مستويات التحليل اللُّغَوي عند الصَّنوبري في شرح بائية ذي الرُّمَّة: دراسة إبستمولوجية

د. منصور بن دباس بن عبد الله العتيبي

أستاذ اللغويات المساعد بجامعة شقراء– كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي

أرسل البحث للمجلة بتاريخ 3 /5 /2023م، وقبل للنشر بتاريخ 15/ 8/ 2023م

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن المستويات اللغوية التي تناولها أبو بكر الصنوبري في شرحه لبائية ذي الرُّمَّة، ومقارنتها مع كتب اللغة القديمة، والمعاجم العربية، والدراسات اللغوية الحديثة، بتناول معظم الجوانب اللغوية التي بواسطتها نستطيع الحكم على فكر الصنوبري اللغوي، وإبراز جهوده في الميدان اللغوي، لتُكْمِل الدراسات الأدبية التي تناولت الجوانب الشعرية عنده. ولتحقيق ذلك الهدف؛ اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائيّ التحليليّ لعرض القضايا اللغوية التي طرقها الصنوبري، سواء أكانت صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم دلالية، ثم التعقيب عليها من كتب التراث اللُّغوي؛ مما سمح بكثير من المناقشة وإبداء الرأي في المواطن التي وقفنا عندها، وفقًا لمعطيات الدرس اللغوي الحديث. وقد خلص البحث إلى شُمولية الدرس اللغوي عند الصَّنوبَري متمثِّلًا في مستويات اللغة الأربعة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، وكانت عناية الصَّنوبَري بالظواهر الصَّوتية أقل من عنايته بظواهر البنية والتركيب والدلالة، فضلًا عن تنوع صور التعبير عن المعنى عند الصَّنوبَري بين منهج تفسير المعنى، وتحرير المعنى.

الكلمات المفتاحية: الظواهر اللغوية، التركيب، التفسير، الدلالة، اللفظ والمعنى.

(*) للمراسلة:

د. منصور بن دباس بن عبد الله العتيبي
القسم: اللغة العربية، الكلية: العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي، الجامعة: جامعة شقراء، ص ب: 161، رمز بريدي: 11931، المدينة: الدوادمي، المملكة العربية السعودية.

(*) Corresponding Author:

Dr. Mansour Dibas Abdullah Al-Otaibi
Dept: Arabic Language, Faculty: College of Science and Humanities, University: shaqra, P.O. Box: 161, Code: 11931, City: dawadmi, Kingdom of Saudi Arabia.

e-mail :MAl-otabi@su.edu.sa

Levels of linguistic analysis according to Al-Sanūbari in explanation of Bayyat of Dhi Al-Rumma: Epistemological study

Dr. Mansour Bin Dabbas Bin Abdullah Al-Otaibi

Assistant Professor of Linguistics.Shaqra University - College of Science and Humanities - Dawadmi

Abstract:

This study aims to uncover the linguistic levels addressed by Abu Bakr Al-San'ani in his explanation of the poem "Dhi Al-Rumma", and compare them with old language books, Arabic dictionaries, and modern linguistic studies, covering most of the linguistic aspects that allow us to judge Al-San'ani's linguistic thought and highlight his efforts in the linguistic field. To achieve this goal, the study adopted the inductive-analytical method to present the linguistic issues addressed by Al-San'ani, whether phonetic, morphological, syntactic, or semantic, and then comment on them from the perspective of the linguistic heritage books, allowing for much discussion and opinion on the areas we have focused on, in accordance with modern linguistic lesson data. The research concluded that Al-San'ani's linguistic lesson is comprehensive, represented in the four linguistic levels: phonetic, morphological, syntactic, and semantic, with his focus on phonetic phenomena being less than his focus on structure, composition, and meaning, in addition to the diversity of expression methods for meaning in Al-San'ani's approach to interpreting and editing meaning.

keywords: Linguistic Phenomena, Composition, Interpretation, Semantics, Pronunciation and Meaning.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد أفصح العرب لسانًا، وأبلغهم بيانًا، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

تُعدُّ الظواهر اللغوية من المعايير التي اعتمد عليها الرواة في تسجيل اللغة، والحفاظ عليها من الضياع، وإبعاد اللَّحن عنها، وقد كان للشعراء دورٌ كبيرٌ في الحفاظ على هذه اللغة وإثرائها، ومن بين هؤلاء الشعراء ذو الرمة (ت117هـ)، الذي عاش في عصر الاحتجاج، ويُعدُّ من الطبقة الثَّالثة التي يحتج بشعرهم (الأفغاني، 1987). ولتميّز شعره بالفصاحة؛ كثرت حوله الشروح، ومن بين هذه الشروح: **شرح بائية ذي الرمة للصنوبري** (ت334هـ). وقد استرعى انتباهي في هذا الشرح كثرة القضايا اللغوية التي كان الصنوبري يسوقها بين الحين والآخر، وقد عزمت –متوكلًا الله تعالى– أن يكون هذا الشرح موضوعًا لبحثي، معنونًا إياه بـ: **مستويات التحليل اللغوي عند الصنوبري في شرح بائية ذي الرُّمَّة: دراسة إبستمولوجية**.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع في تناوله للشعر العربي الذي هو ميدان رحب لدراسة علوم العربية، والإلمام بمستوياتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، ومن ثَمَّ جاءت تلك الدراسة كاشِفةً عن ملامح الدرس اللغوي عند أحد علماء القرن الرابع الهجري.

أسباب اختيار الموضوع

تتعدد أسباب اختيار الموضوع، ولعل من أهم هذه الأسباب:

أولًا: محاولة تقديم صورة واضحة المعالم لشخصية الصنوبري اللُّغوية، وإبراز جهوده في الميدان اللغوي.

ثانيًا: احتواء الشرح على كثيرٍ من الظواهر اللغوية الجديرة بالدراسة والتحليل.

ثالثًا: إنني لم أعثر –فيما قرأت– على دراسة تناولت الجانب اللغوي للصنوبري، فأردت إبراز هذا الجانب عنده؛ حتى يتعرف عليه كثيرٌ من المتخصصين، مما يُثري الدرس اللغوي الحديث.

منهج البحث

أمَّا المنهج فقد فرضته طبيعة البحث، وهو منهج استقرائيّ تحليليّ، يعني بعرض القضايا اللغوية التي طرقها الصنوبري، الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ثم التعقيب عليها من كتب التراث اللُّغوي؛ مما يسمح بكثير من المناقشة وإبداء الرأي في كثير من المواطن التي سقتها، وفقًا لمعطيات الدرس اللغوي الحديث، مع ترتيب المواد داخل القضايا حسب ورودها في الشرح.

خطة البحث

اقتضى منهج البحث أن يُدرس الموضوع في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس، على النحو الآتي:

المقدمة، وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج الذي سرت عليه، وخطة البحث.

التمهيد، ويشمل: التعريف بصاحب القصيدة، والبائية وقيمتها الأدبية، والتعريف بصاحب الشرح.

المبحث الأول: المستوى الصوتي، ويشمل: الإبدال بين الصوائت القصيرة، الإبدال بين الصوامت، وتخفيف في المقاطع القصيرة، ومناسبة الألفاظ لمعانيها.

المبحث الثاني: المستوى الصرفي، ويشمل: التذكير والتأنيث، وأبنية الجموع.

المبحث الثالث: المستوى النحوي، ويشمل: المرفوعات، والمنصوبات، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وحذف العائد والصلة، والنصب على نزع الخافض، وتناوب حروف المعاني.

المبحث الرابع: المستوى الدلالي، ويشمل: طرائق التعبير عن المعنى، والتغير الدلالي، والعلاقة بين استعمالات التركيب الواحد، وقضايا تعدد اللفظ والمعنى، والفروق اللغوية.

التمهيد

عرفت فيه بصاحب القصيدة، وبالقصيدة، وبشارحها.

التعريف بصاحب القصيدة

هو ذُوْ الرُّمَّةِ غَيْلَانُ بنُ عُقْبَةَ بنِ بُهَيْس، الشَّاعر المشهور المعروف بذي الرُّمَّة، والرُّمَّة: الحَبْلُ، وهو مِن الشُّعَرَاءِ المجِيدِين في عصره، وكان شَديدَ القصر، دَميمًا، يضرب لونه إلى السواد، وأكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين، وكان يُقيم بالبادية، ويحضر إلى اليمامة والبصرة كثيرًا، مَاتَ بِأَصْبَهَانَ سنة سبعَ عشرةَ ومئةٍ، وقيل: مات بالبادية. (ابن خلكان، د.ت؛ الذهبي، 1985؛ الزركلي، 2002).

القصيدة البائية وقيمتها الأدبية

هذه القصيدة البائية من عيون الشعر العربي، فقد عدَّها أبو زيد القرشي من الملحمات (ابن خلكان، د.ت؛ الذهبي، 1985؛ الزركلي، 2002).

وأبدى جرير إعجابه بهذه القصيدة، وهو أحد كبار فحول الشِّعر في العصر الأموي، حين قال: ما أحببت أن يُنسب إليَّ من شعر ذي الرمة إلا قوله:

ما بال عينك منها الماء ينسكب (الأصفهاني، 2008).

التعريف بصاحب الشرح

هو أحمد بن محمد بن الحسن أَبو بكر الضَّبِّيّ، المعروف بالصَّنوبري الشاعر، وُلدَ في أَنْطَاكِية ونشأ في حَلَب، كَانَ جده الحسن صاحب بيت حكمة من بيوت حكم المأمون، فتكلم بين يديه فأعجبه شكله ومزاحه، فقال: إِنَّك لصنوبري الشكل، فلزِمهُ هذا اللَّقب، ويعرف بشاعر الروضيات؛ لاقتصارِ أكثر شعره على وصف الرياض والأزهار، وكان ممن يحضر مجالس سيف الدولة، تنقل بين حَلَب ودِمَشْق، وتوفِّي سنة أربع وثلاثين وثلاث مئَة (ابن خلكان، د.ت؛ الذهبي، 1985؛ الزركلي، 2002).

وللصَّنوبري شيوخ تلقى العلم عنهم، من بينهم الأخفش الأصغر (ت315هـ) عالم اللُّغة، وقد أحبه الصنوبري ومدحه وأشاد بفضله، ومن هنا ندرك سبب اهتمام الصنوبري باللغة وتصديه لشرح بائية ذي الرمة، وشرحها لغويًّا، كيف لا وللصنوبري مجالس أدبية، كان يعقدها مع بعض أدباء عصره وشعرائه، كل هذا يدلنا على علمه بغريب اللغة وسعة اطلاعه (ابن خلكان، د.ت؛ الذهبي، 1985؛ الزركلي، 2002).

وينفرد شرح الصنوبري للبائية بقيمة خاصة تميزه عن باقي الشروح، فالصنوبري شاعر يشرح قصيدة شاعر آخر، وينظر إليها لا بعين العالم الناقد واللغوي المفسِّر فقط، بل يُضيف إلى كل ذلك إحساسه الشعري (الصنوبري، 1985).

المبحث الأول: المستوى الصوتي

للمستوى الصوتي أثر في تحديد المعنى في أي دراسة لغوية، وقد اعتنى العلماء قديمًا وحديثًا بالدراسة الصوتية؛ لإيمانهم أن المستوى الصوتي له أثر في المستويات الأخرى: الصرفية، والنحوية، والدلالية.

وسأدرس عددا من القضايا ضمن هذا المستوى.

أولا– الإبدال:

يعرفه ابن فارس (1997) بأنه: إبدالُ الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: "مَدَحَه، ومدهه" و"فرس رِفلٌّ ورِفِنٌّ" (ص154)، وهو كثير مشهور.

ويعرفه عبد الغفار هلال (2004) بأنه: جَعْلُ حرفٍ مكان حرف، ويرى أن هذا التعريف شامل للإبدال الصرفي والإبدال اللغوي.

وستتناول هذه الدراسة الإبدال بين الصوائت القصيرة، والإبدال بين الصوامت.

1– الإبدال بين الصوائت القصيرة:

العربية لها ثلاث حركات تسمى الصوائت القصيرة، وهي: الفتحة والضمة والكسرة، جاء عند ابن جني (1985): اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. والأصوات العربية المجهورة هي الصوائت؛ أي ما يسميه نحاة العربية بـ: الحركات (السعران/ 1997). وهذه الصوائت القصيرة تتعاقب فيما بينهما.

ورد عن الصنوبري ما يدل على عنايته بالإبدال بين الصوائت القصيرة، ومن ذلك:

أ– (صَقْب – صُقْب):

أورد الصنوبريُّ (1985) في تعاقب الصوائت القصيرة: صَقبان وصُقبان في بيت ذي الرمة:

كَأَنَّ رِجلَيهِ مِسماكانِ مِن عُشَرٍ صَقبانِ لَم يَتَقَشَّر عَنهُما النَّجَبُ

فقال: "يقال: صَقبان وصُقبان: صنوان" (ص76). فهو يرى أنهما بمعنى واحد، يُفهم ذلك من قوله: صنوان، والصنو هو أخو الرجل (ابن عباد، 1994).

وصنوان تدل على أن معناهما ومبناهما واحد، ولم أجد من ضبط صُقبان بالضم، فيما توافر لدي من مراجع، ولعله انفرد بهذا الضبط، وعلى هذا يكون صَقْب وصُقْب لُغَتين بمعنى واحد.

ب– (حِلَق – حَلَق):

أورد الصَّنوبريُّ (1985) في تعاقب الصوائت القصيرة: (حِلَق – حَلَق) في بيت ذي الرمة:

فَباتَ يُشئِزُهُ ثَأدٌ وَيُسهِرُهُ تَذَاؤُبُ الرِّيحِ وَالوَسواسُ وَالهِضَبُ

فقال: "حِلَق وحَلَق في جمع حَلْقَة" (ص69).

جاء عند الرماني (2021): قال بعضهم في حَلَقَةٍ: حَلْقَةٍ، وقد جُمِعَ على حِلَق. وجاء عند ابن يعيش (2014): "حَلْقَةٌ بسكون اللام، والجمعُ: حَلَقٌ بفتح الحاء واللام، جمعٌ على غير قياس؛ قال الأصمعيّ: الجمعُ حِلَقٌ بكسر الحاء وفتح اللام، كَبَدْرَةٍ وبِدَرٍ، وقَصْعَةٍ وقِصَع، وحكى يونُس: حَلَقَةٌ في الواحد، بفتح الحاء واللام، والجمعُ حَلَقٌ بالتحريك أَيضًا، قال ثَعْلَبٌ: كلّهم يُجيزه على ضعفه" (40/1).

ونلاحظ أن تعاقب الصوائت القصيرة عنده هنا جاء لتحقيق ضبط كلمة هِضَب جمع هَضْبَة، فجاء بنظير لها حَلْقَة وحِلَق وحَلَق، فكأنه أراد أن (هَضْبَة) و (هَضَبة) مثل: (حَلْقَة) و (حَلَقَة) وجمعها (هَضَب) و (هِضَب).

ج- (نُظِم- نَظَم):

أورد الصنوبريُّ (1985) في تعاقب الصوائت القصيرة: (تُنْتَظَمُ) و(تَنْتِظُم) في بيت ذي الرمة:

فَتارَةً يَخِضُ الأَعناقَ عَن عُرُضٍ وَخضًا وَتُنتَظَمُ الأَسحارُ وَالحُجُبُ

فقال: "تُنْتَظَمُ: فعل ما لم يسمَّ فَاعِلُهُ، والأَسْحَار قَامَ مَقَام الفَاعل" (ص74). يظهر عند الصنوبري تفصيل ما طرَأَ على تركيب الجملة من تغيير، إذا تعاقبت فيها الصوائت القصيرة في الفعلين: (تُنْتَظَمُ) و (تَنْتِظِمُ)، فهو يرى أن تعاقب الفتحة والكسرة ولَّد تركيبًا جديدًا، فأصل التركيب: ويَنْتَظِمُ الوَخْضُ الأَسْحَارَ، فالفاعل الوخضُ والمفعول به الأسحارَ، لكن لما حدث في الفعل المتعدي تعاقب تولَّد التركيب الجديد (تُنْتَظَمُ الأَسْحَارُ)، والمفعول به قام مقام الفاعل.

2- الإبدال بين الصوامت:

يرى حجازي (2006) أن بناء الكلمة في اللغات السامية يقوم على أساس الصوامت، ويرتبط معنى المادة اللغوية في اللغات السامية بمجموع الصوامت التي تُكَوِّن كل مادة، وأكثر الكلمات في اللغات السامية تتكون من مادة ثلاثية، وقد عبَّر النحاة العرب عن هذه الصوامت بالفاء والعين واللام. وهذه الصوامت تتعاقب فيما بينها، فابن جني (د.ت) يرى أنه: غور من العربية لا ينتصف منه، ولا يكاد يُحاط به، ثم مثَّل له بعدة أمثلة، منها: القرمة وهي الفقرة تُحزّ على أنف البعير، وقريب منه قلَّمت أظفاري؛ لأن هذا انتقاص للظفر وذلك انتقاص للجلد، فالراء أخت اللام والعملان متقاربان. ومما يدل على عناية الصنوبري بالإبدال بين الصوامت:

(فَرَق – فَلَق):

أورد الصنوبري (1985) الإبدال في (الفَرَق والفَلَق) في بيت ذي الرمة:

فَعَرَّضَت طَلَقًا أَعناقَها فَرَقًا ثُمَّ اطَّبَاها خَرِيرُ الماءِ يَنْسَكِبُ

فقال: "الفَرَق والفَلَق، وأنهما بمعنى واحد" (ص69)، وذلك لأن اللام والراء متجانسان، فاللام صوت لثوي جانبي مجهور مرقق، والراء صوت لثوي ترددي مجهور مرقق (البهنساوي، 2008).

فالصنوبري هنا رأى اشتراك اللام والراء في بعض الصفات، فهو يرى الإبدال بينهما جائزًا لتجانسهما.

ثانيا – التخلص من المقاطع القصيرة المتتابعة:

وذلك بإسقاط الصائت القصير، أو بإسقاط أحد مقاطع الكلمة طلبًا للخفة.

1- تسكين عين الكلمة: بعض قبائل العرب تُسكِّنُ وسط الكلمة، جاء عند سيبويه (1988): "وَلَيْسَ شيءٌ أَكثر فِي كَلَامهم من فَعَل أَلا ترى أَن الَّذِي يخفِّف عَضُدًا وكَبِدًا لَا يُخَفِّف جَمَلًا" (37/4). وقال ابن يعيش (2014): "فإسكانُ المفتوح ضرورةٌ، وإسكان المضموم والمكسورة لغة، ويعزو رمضان عبد التوا ب (1982) ذلك طلبًا للخفة، وينسب هذه اللغة لقبائل بكر بن وائل، وأناس كثير من تميم"، ويُفسِّر فوزي الشايب (2004) هذه الظاهرة بميل العرب قديمًا إلى تسكين العين في كثير من الأسماء والأفعال الثلاثية؛ للتخلص من تتابع المقاطع القصيرة المجهدة.

(رُطْب – رُطُب):

أورد الصنوبري (1985) الحذف والزيادة في (رُطْب ورُطُب) في بيت ذي الرمة:

حَتّى إِذا مَعْمَعَانُ الصَّيفِ هَبَّ لَهُ بِأَجَّةٍ نَشَّ عَنْها الماءُ وَالرُّطُبُ

فقال: "الشاعر اضطُرَّ فأتبع الضمّ، ورُطْبٌ ورُطُبٌ لغتان، كما يقال: كُتْب وكُتُب" (ص56).

ورأى أن الشاعر ترك تسكِين رُطُب، واختار الضمَّ في رُطُب، فأشار إلى أن الشاعر اضطُرَّ فأتبع الضمّ، ورُطْبٌ ورُطُبٌ لغتان كما

يقال: كُتْب وكُتُب.

ويفهم من عبارته أن الشاعر ترك لغة قبيلته تميم التي تُسَكِّن العين؛ لأنه اضطر لإتبَاع حركة العين لما بعدها، وهي حركة الروي المضمومة، وهي زيادة صائت قصير.

2– التشديد:

يرى أحمد الجندي (1983) أن البدوي كان حريصًا على توضيح أصواته حتى تُسمع، ولجأ إلى هذا بطرق شتى، منها الجهر والتفخيم والشدة، وعنده أن التفخيم والتغليظ والتشديد والتثقيل كلها معانٍ تدل على سمن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه.

(ارقَدَ وارقَدَّ):

أورد الصنوبري (1985) الحذف والزيادة في (ارقدَ وارقدَّ) في بيت ذي الرمة:

يَرقَدُّ في ظِلِّ عَرّاضٍ وَيَطرِدُهُ حَفيفُ نافِجَةٍ عُثنونُها حَصِبُ

فقال: "ارْقَدَ وَارْقَدَّ: إذا عدا" (ص80)، فالفعل ارْقَدَّ قبل أن يُشَدَّد كان مخففًا ارْقَدَ، فالتشديد زاد في مقاطع الكلمة فأصبح المقطع الأخير ص ح / ص ح ص بدلًا من: ص ح / ص ح.

ثالثا– مناسبة الألفاظ لمعانيها:

عقد ابن جني (د.ت) بابًا في الخصائص سمَّاه: إمساس الألفاظ أشباه المعاني، ذكر فيه أن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث باب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها.

(يَقَعْنَ):

أورد الصنوبري (1985) مناسبة الألفاظ لمعانيها في (يَقَعْنَ) في بيت ذي الرمة:

يَقَعْنَ بِالسَّفْحِ مِمّا قَد رَأَيْنَ بِهِ وَقْعًا يَكادُ حَصى المِعْزَاءِ يَلتَهِبُ

فقال: "يَقَعْنَ بسفح الجبل: أي يَضْرِبْنَ بحوافِرِهنَّ الأرضَ ضَربًا شَديدًا، ويقال: وقَعْتُ النَّصلَ أَقعُه: ضَربْتُه بالميقَعَة، وهي: المطْرَقة. يقال: قَعْ نَصْلَك" (ص62).

ولم يُصرّح الصنوبري بالمناسبة بين الصوت والمعنى، وإنما تُفهم من شرحه، فقد فسَّر يَقَعْنَ بسفح الجبل: أي يَضْرِبْنَ بحوافِرِهنَّ الأرضَ ضَربًا شَديدًا، ثم أورد أمثلة كرر فيها صوت القاف أربع مرات: وقَعْتُ – أَقعُه – الميقَعَة – قَعْ، فكأنه بحسِّه الشعري ناسب بين الضرب الشديد وصوت القاف الذي فيه صلابة من خلال ما أورده من أمثلة، ويُؤَكِّد هذا ما أرده ابن جني (د.ت) من مناسبة بين خَضَم لأكل الرَّطِب، وقَضم لأكل اليابس، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس حذوًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

المبحث الثاني: المستوى الصرفي

للمستوى الصرفي أثرٌ لا يقلُّ عن المستوى الصوتي في تحديد المعنى في أي دراسة لغوي، وتُعدُّ دراسة بنية الكلمة المرحلة التالية للدراسة الصوتية، ويقصد بالمستوى الصرفي: الاختلافات والتغيرات التي تحدث في بنية الكلمة من تصغير أو نسب أو قلب مكاني، أو غيرها من الظواهر التي تحدث للكلمات، ودورها في تحديد المعنى، أو تخفيف الجهد.

أولا– التذكير والتأنيث:

ذكر الفراء (د.ت) أن للمؤنث ثلاث علامات هي: الهاء التي تكون فرقًا بين المذكر والمؤنث، والمدة الزائدة التي تراها في الضراء، والياء التي تراها في حبلى.

1– (معز):

أورد الصنوبري (1985) التذكير والتأنيث في (المَعْزاء) في بيت ذي الرمة:

يَقَعْنَ بِالسَّفحِ مِمّا قَد رَأَيْنَ بِهِ وَقْعًا يَكادُ حَصى المَعْزَاءِ يَلتَهِبُ

فقال: المَعْزاء: ما غلظ من الأرض، وأنّثها؛ لأنه على البقعة، وواحد المعزاء أَمْعَز. وإذا قال: أَمْعَز فهو يعني المكان، وإذا قال: معزاء يعني البقعة، وهما لشيء واحد.

ففرَّق في شرحه بين المَعْزاء بدلالة الكلمة على التأنيث؛ حيث قال: يعني البقعة، وأما الأمعز فدلالتها كذلك على التذكير؛ حيث قال: المكان، ولم يشر إلى العلامة الصرفية التي فرَّقت بين الكلمتين، فهو يهتم هنا بالدلالة أكثر من العلامة.

2– (ضرو):

أورد الصنوبري (1985) التذكير والتأنيث في (الضِّرَاء) في بيت ذي الرمة:

مُقَزَّعٌ أَطلَسُ الأَطْمَارِ لَيسَ لَهُ إِلَّا الضِّرَاءَ وإِلَّا صَيدها نَشَبُ

فقال: الضِّرَاء واحدها ضِرْو، والأنثى ضِرْوَة، والكلب والكلبة ضَارِيَان، يُقالُ منها ضَرِيَ الكلب يضرى إذا اعتاد الصيد.

فنرى أنه فسَّرَ الضِّرَاء بأربعة أمور، هي: المفرد منها، والمؤنث، وبِذِكْر المفرد عرفنا المذكر منه، وهو بحذف التاء، ثم ذكر المثنى الضاريان، وبعدها جاء بدلالة اللفظ، ولعله رأى فيها غرابة ففسَّرها بهذه الأمور.

ثانيا– أبنية الجموع:

اتخذ الصنوبري (1985) خمس طرائق في أبنية الجموع:

الأولى: يَذْكر أن الكلمة جمع ثم يأتي بمفردها، وكأن ذِكْر المفرد موضِّح للمعنى:

(جوع)

أورد الصنوبري (1985) أبنية الجموع في (جُوَّع) في بيت ذي الرمة:

هاجَت لَهُ جُوَّعٌ زُرْقٌ مُخَصَّرَةٌ شَوازِبٌ لاحَها التَّغريثُ وَالجَنَبُ

فقال: "جُوَّع: جمع جائع" (ص71).

(شهب)

أورد الصنوبري (1985) أبنية الجموع في (الشُّهُب) في بيت ذي الرمة:

رَبْلًا وَأَرْطَى نَفَت عَنهُ ذَوائِبَهُ كَواكِبُ القَيظِ حَتّى ماتَتِ الشُّهُبُ

فقال: "الشُّهُب: جمع شِهَاب" (ص64).

الثانية: يذكر الكلمة جمعا موضحا معناه، ثم يذكر المفرد:

(عشر)

أورد الصنوبري (1985) أبنية الجموع في (العُشَرُ) في بيت ذي الرمة:

كَأَنَّ رِجلَيهِ مِسْمَاكانِ مِن عُشَرٍ صَقْبَانِ لَم يَتَقَشَّر عَنهُما النَّجَبُ

فقال: "العُشَرُ: شجر، واحدته عشرة" (ص67).

(جدر)

أورد الصنوبري (1985) أبنية الجموع في (الجِدْر) في بيت ذي الرمة:

حَتّى إذا مَالَهَا في الجِدْرِ وَاتَّخَذَت شَمسُ النَّهارِ شُعاعًا بَينَها طِبَبُ

فقال: "الجِدْر نبت، واحدته جِدْرَة، ويقال: هو شجر" (ص70).

فنلحظ أن الصنوبري يكتفي بشرح اللفظ بِذكرِ مفرده، أو يشرح اللفظ بالمفرد مع دلالة الكلمة، ويذكر أنها جمع ثم يذكر المفرد، أو يذكر أنه مفرد بلفظ: واحدة.

الثالثة: يَذْكر الكلمة جمعا، ثم يأتي بمفردها، ويفسره:

(جرثم)

أورد الصنوبري (1985) أبنية الجموع في (الجَرَاثِيم) في بيت ذي الرمة:

وَحائِلٌ من سَفِيرِ الحَولِ جائِلُهُ حَولَ الجَراثِيمِ في أَلوانِهِ شَهَبُ

فقال: "الجَرَاثِيْم جمع جُرْثُومَة، وهي: ما اجْتمَع من التُّراب والرَّمل إلى أُصُول الشَّجر" (ص66).

(برق)

أورد الصنوبري (1985) أبنية الجموع في (البَوَارِق) في بيت ذي الرمة:

تَجْلُو البَوارِقُ عِن مُجرِمّزٍ لَهِقٍ كَأَنَّهُ مُتَقَبّي يَلمَقٍ عَزَبُ

فقال: "البَوَارِق جمع بَارِقَة، وهي: السَّحابة التي فيها بَرْق" (ص67).

الرابعة: يذكر المفرد ويفسر معناه، ثم يأتي بجمعه، ومن ذلك:

(خرب)

أورد الصنوبري (1985) أبنية الجموع في (الخَرَبُ) في بيت ذي الرمة:

كَأَنّهُ حَبَشِيٌّ يَبتَغي أَثَرًا أَو مِن مَعاشِرَ في آذانِها الخَرَبُ

فقال: "الخَرَبُ: ذكر الحُبَارى، وجمعه خِرْبَان" (ص63).

(كثب)

أورد الصنوبري (1985) أبنية الجموع في (الكَثِيْب) في بيت ذي الرمة:

مَيْلاءَ مِن مَعدِنِ الصِّيرَانِ قاصِيَةٍ أَبعارُهُنَّ عَلى أَهدافِها كُثَبُ

فقال: "الكَثِيْب: ما اجْتَمع من الرَّمل، ويُرْوَى: الأميل، وهو رَمْل عَظِيم في السَّماء، وجمع الكَثِيب: كُثُب، وجمع أَمْيَل: أُمُل"(ص66).

الخامسة: يذكر الكلمة مفردة، ثم يذكر جمعها ويفسر معناه

(حوي)

وأيضًا الحاوية في قول ذي الرمة:

وَهُنَّ مِن واطِئٍ ثِنْيٍ حَوِيَّتُهُ وَناشِجٍ وَعَواصي الجَوفِ تَنشَخِبُ

فقال: "الحَاوِية: جمعها الحَوَايَا، وهي: الأَمْعَاء" الصنوبري، 1985، ص75).

المبحث الثالث: المستوى النحوي

المستوى النحوي يُعنى بدراسة التراكيب والعلاقة بين الكلمات في الجملة، وما يطرأ على هذه التراكيب من تغيير في التركيب يُؤثِّر في المعنى، والإعراب علمًا على المعاني، هو الرأي المقبول الواضح البين؛ إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام، ما التزمته العرب هذا الالتزام (السامرائي، 2000).

أولا – المرفوعات:

المبتدأ وخبره: جاء عند ابن جني (د.ت): المُبْتدأُ: كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، والخبر: هُوَ كل مَا أسندته إِلى المبتدَأ وَحدَّثْتَ بِهِ عَنهُ.

أورد الصنوبري (1985) إعراب بيت ذي الرمة:

ما بَالُ عَينِكَ مِنها الماءُ يَنسَكِبُ كَأَنَّهُ مِن كُلى مَفرِيَّة سَرِبُ

فأعرب البيت الأول إعرابًا موافقًا لإعراب البصريين، فرفع كلمة (الماء) على تقدير: ما لعينك الماء ينسكب منها، و(منها) صلة (ينسكب)، وجاء في ديوان ذي الرمة: وأهل البصرة وأهل البصرة يخالفون فيقولون: رفعنا (الماء) بالابتداء، وخبره (ينسكب) (الباهلي، د.ت). وجاء في شرح الصنوبريّ (1985): و(الماءُ) رُفِعَ بالابتداءِ، وخَبرُه (يَنْسَكِب) و(منها) متعلق به، وتقديره: الماءُ يَنْسَكِبُ مِنْها. وعلى هذا فهو يُعْرِب الماء مبتدأ مرفوعًا، وخبره جملة ينسكب، والجار والمجرور متعلق ينسكب، وجملة الماء ينسكب حال من عينك، فالتقدير عنده ما بَالُ عيْنِك الماءُ يَنْسَكِبُ منها، وعلى هذا فهو بَصْرِيُّ المذهب.

ثانيا – المنصوبات:

1- المصدر: جاء عند سيبويه (1988): اعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخِذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لِيدلّ على الحَدَث، ألا ترى أنَّ قولك: قد ذَهَبَ بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهَاب. والمفعول المطلق هو المصدر، سمي بذلك؛ لأن الفعل يصدر عنه (الزمخشري، 1993).

ويستخدم الصنوبري (1985) مصطلح المصدر في شرحه، ويقصد به المفعول المطلق.

أ- (جَوْلا)

أعرب الصنوبري (1985) (جَوْلا) في بيت ذي الرمة:

وَالوَدقُ يَستَنُّ عَن أَعلى طَرِيقَتِهِ جَولَ الجُمانِ جَرى في سِلكِهِ الثُّقَبُ

منصوبًا على المصدر؛ لأنه حين قال: يستن، كأنه يقول: يجول جول الجمان، فأقام يستن مقام يجول.

فالشارح هنا أعرب جَوْلًا مفعولًا مطلقًا للفعل (يجول) المحذوف، ويمكننا أن نقول: إنه لما أعرب جَوْلًا على أنها مصدر من الفعل المحذوف يَجُول أراد أن يقول: لنا إن فائدة المصدر هي توكيد المعنى؛ لأنه فسر المعنى الإجمالي للبيت "إن المطر أخذ يجري على ظهره: كأنه حبات لؤلؤ تتساقط من سلكها" فبدأ بحرف التوكيد إنَّ.

ب- (وَخْضًا)

أعرب الصنوبري (1985) (وَخْضًا) في بيت ذي الرمة:

فَتارَةً يَخِضُ الأَعناقَ عَن عُرُضٍ وَخْضًا وَتُنتَظَمُ الأَسحارُ وَالحُجُبُ

مصدرًا منصوبًا، ولما كان فعل المصدر مذكُورًا في البيت لم يشر إلى الفعل، وإنما اكتفى بذكر وجه الإعراب، وهو النصب.

2- الظرف (المفعول فيه): جاء عند ابن السراج (د.ت): المفعول فيه ينقسم إلى قسمين: زمان ومكان، أما الزمان فإن جميع

الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة. ويستخدم الصنوبري مصطلح الظرف في شرحه.

أ– (مَرْبَعة):

أعرب الصنوبري (1985) (مَرْبَعة) في بيت ذي الرمة:

لَهُ عَلَيهِنَّ بِالخَلصاءِ مَرْبعةً فَالفَودّجاتِ فَجَنبَي واحِفٍ صَخَبُ

ظرفًا منصوبًا؛ لأنه جعله ظرفًا، وهو حيث يَرْتَبع.

وفُهِم من قوله: "حيث يَرْتَبع" أن مَرْبَعَة ظرف مكان؛ أي حيث المكان الذي يَرْتَبع فيه.

ب– (الأَغْبَاش):

أعرب الصنوبري (1985) (الأغباش) في بيت ذي الرمة:

أَغباشَ لَيلٍ تَمَامٍ كانَ طارَقَهُ تَطَخطُخُ الغَيمِ حَتّى ما لَهُ جُوَبُ

منصوبة بوقوع الفعل عليها، وهو قوله: جلا... ومن البيت الذي قبل هذا:

حَتّى إِذَا مَا جَلا عَن وَجهِهِ فَلَقٌ هَادِيهِ في أُخرَياتِ اللَّيلِ مُنتَصِبُ

إذا ما انجلى أو حتى إذا ما انشق بنصب الأغباش على الظرف؛ لأنه يجعله بدلًا من موضع أخريات الليل، وقد قيل: إنه نصب لأنه جعل ظرفًا لقوله: (فبات يشئزه) وهو رديء لأنه يكون قد فرق بينها ببيت تضمن بيتًا آخر، وفرق بين الضامن والمضمون ببيت، فأدخل بعض الكلام في بعض.

فالصنوبري أصدر ثلاثة أحكام إعرابية، هي:

الأول: أعرب (أَغْبَاش) مفعولًا به، حيث أوقع عليه الفعل (جلا)، فيكون التركيبُ: جَلَا الصُّبحُ عن وَجْهِ الثَّوْرِ أَغْبَاشَ اللَّيلِ.

الثاني: أعرب (أَغْبَاش) على رواية البيت السابق لهذا البيت (إذا ما انجلى) بدلًا من موضع (في أخريات)، فالجار والمجرور متعلق بانجلى، أي: أن محل في أخريات الليل ظرف، وأغباش بدل من محل أخريات الليل.

الثالث: أعرب (أَغْبَاش) منصوبا على أنه ظرف من (بات يُشْئِزه) فيكون التركيب: بَاتَ يُشْئِزه أَغْبَاشَ.

فالأول والثاني لم يُرَدِّئْهُمَا، ولعله يرى أنهما وجهان محتمل وقوعهما، أما الوجه الثالث فيرى أنه رديء، ويرى علة رداءته أنه فرّق بين العامل ومعموله ببيت.

ج – (جَانِبَه):

أعرب الصنوبري (1985) (جَانِبَه) في بيت ذي الرمة:

فَانصاعَ جانِبَه الوَحشِيَّ وَانكَدَرَت يَلحَبنَ لا يَأتَلي المطلوبُ وَالطَّلَبُ

ظرفًا منصوبًا.

ويتبين لنا من شرحه أنه يريد أن جانب: ظرف مكان منصوب، بدليل قوله: "وحشيُّه جانبه الأيمن، وأنسيُّه جانبه الأيسر، وسمي بذلك؛ لأن ركوب البعير ورحله، وركوب الدابة، وإسراجه وإلجامه لا يكون إلا من الجانب الأيسر" (ص72).

فهذا النصب يُبيّن لنا أنه يريد أن (جانبه) ظرف مكان منصوب.

د – (تَارَةً):

أعرب الصنوبري (1985) (تَارَةً) في بيت ذي الرمة:

فَتارَةً يَخِضُ الأَعناقَ عَن عُرُضٍ وَخضًا وَتُنتَظَمُ الأَسحارُ وَالحُجُبُ

بأنها "نُصِبت على الظرف". واكتفى بذكر الموقع الإعرابي دون أن يُبيّن أنه ظرف مكان.

3- الحال: الحال وصف هَيْئَة الفاعِل أَو المفعول بِهِ، وأما لفظها فَإِنَّهَا نكرَةٌ تَأْتِي بعد معرفَة قد تمّ عليها الكلام، وتلك النكرَة هي المعرفة فِي المعنى (ابن جني، د.ت).

أ- (مَوْرِدًا)

أعرب الصنوبري (1985) (مَوْرِدًا) في بيت ذي الرمة:

وَالهَمُّ عَيْن أُثالٍ ما يُنازِعُهُ مِن نَفسِهِ لِسِواها مَوردًا أَرَبُ

منصوبًا على الحال من الهاء، وقيل: موردًا مفعول به، وذلك بقوله: " نصب موردًا على الحال من الهاء، وقيل: موردًا مفعول، به وإذا جاءت النكرة بعد معرفة يحسن السكوت عليها نُصبت على الحال"(ص 58) معنى كلامه: إنَّ شرط صاحب الحال أَنْ يكونَ معرفة، والحال تكون نكرة فضلة بدليل قوله: يحسن السكوت على المعرفة؛ كقولك: "جاء زيد" وتسكت، صح المعنى وأفاد، لكنْ إضافة الحال للجملة، كقولك: "جاء زيد باكيًا" فنُعْرِب باكيًا حالًا مؤَسِّسة لمعنى جديد، فأراد أنَّ موردًا حال مؤَكِّدَة لمضمون جملة "الهم عين أُثال".

وأما التقدير إذا كان مفعولا به: لا يُنازعه أربٌ موردًا آخر.

وهو ينتصر بهذه القاعدة لجعل مَوْردًا حَالًا لا مفعولًا به، مع أَنَّه في شرحه لمعنى البيت جعلها عمدةً فَاعلًا بقوله: أي إنَّ هَمَّ الفحلِ هو عَينُ أُثَال، ولا ينازعُهُ عليها مَوْردٌ آخر، ويؤكده رواية موردٌ أربُ على الرفع (التبريزي، 1996). فالفاعل موردٌ.

ب- (جَانِحَةً):

أعرب الصنوبري (1985) (جَانِحَةً) في بيت ذي الرمة:

تُصغي إذا شَدَّها بِالكورِ جانِحَةً حَتّى إِذا ما استَوى في غَرزِها تَثِبُ

حالًا منصوبًا.

فجعل جانحة حالًا من الضمير في الفعل (تصغي)، والضمير عائد على الناقة، والحال هنا مُؤَكِّدَة، فهو يريد من جعلها مُؤَكِّدَة أنها حال لا تنتقل منها.

ج - (مُخْتَضِعًا):

أعرب الصنوبري (1985) (مُخْتَضِعًا) في بيت ذي الرمة:

يَظَلُّ مُختَضِعًا يَبدو فَتُنكِرُهُ حالًا وَيَسطَعُ أَحيانًا فَيَنتَسِبُ

حالًا منصوبًا. أراد أن الحال (مُخْتَضِعًا) تنتقل، ويُؤَكِّد هذا قوله: "أي: إنَّ هذا الظَّلِيم إِذَا طَأطَأ رأسَه جهِلتْهُ الكلاب، وإذا رَفَعه عرَفتْه" (الصنوبري، 1985، ص77).

ثالثا- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

جاء عند الزمخشري (1993): "وحق الصِّفة أنْ تَصْحَب الموصُوفَ إلا إذا ظَهَر أمرُه ظهُورًا يُستَغْنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوزُ تركُه وإقامةُ الصفة مقامه" (ص12).

وأورد الصنوبري (1985) في شرحه الصفة التي قامت مقام الموصوف، فذكر الموصوف النكرة المحذوف، ليطابق الصفة النكرة مَفْرِيَّة؛ حيث قال: "يريد بها مزاد مفرية فأقام الصفة مقام الموصوف".

جاء في شرحه لبيت ذي الرمة:

ما بَالُ عَينِكَ مِنها الماءُ يَنسَكِبُ كَأَنَّهُ مِن كُلى مَفرِيَّة سَرِبُ

أن الصفة قامت مقام الموصوف، بعد أن حذفها الشاعر، فذكر المحذوف وهي المزادة، ومما يدل على أن المحذوف ظاهرٌ أمره تفسيره.

(كُلى): رقاع تكون في أصول عُرَى المزاد (الصنوبري، 1985).

رابعا– حذف العائد والصلة: جاء عند أبي البركات الأنباري (1999): "فإن قيل: فَلِمَ حُذِف في قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان: 41)؛ قيل: لأنَّ العائد ضمير المنصوب المتّصل، والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه (وإنما جاز حذفه)؛ لأنَّه صار الاسم الموصول، والفعل، والفاعل، والمفعول بمنزلة شيءٍ واحد؛ فلمّا صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد؛ طلبوا لها التَّخفيف" (ص264).

(رَأَيْن به):

أعرب الصنوبري (1985) (رَأَيْن به) في بيت ذي الرمة:

يَقَعنَ بِالسَّفحِ مِمّا قَد رَأَينَ بِهِ وَقعًا يَكاد حَصى المِعزاءِ يَلتَهِبُ

فقال: رَأَيْن به: أي السفح لأنهن رأين الصائد يكاد حصى المعزاء يلتهب منه، والهاء راجعة على الوقع، وحذف (منه) استخفافًا لعلم السامع كما يقال: "السَّمْنُ مَنوَانِ بِدَرْهَم" أي: منوان منه بدرهم.

أشار الصنوبري إلى أن العائد حُذف استخفافًا، وتقليلا للجهد، ثم بين أنه يعود على منصوب، وذلك بإرجاع الضمير المحذوف للوقع، الذي هو في الأصل مفعول مطلق.

خامسا– النصب على نزع الخافض: "هذا باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين، ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدالله، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلا﴾ (الأعراف: 155). وسمَّيته زيدًا، فإن شئت اقتصرتَ...، وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقولُ: اخترتُ فلانًا من الرِّجالِ، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفتُه بهذه العلامة، وأوضحتهُ بها، وأستغفِرُ الله من ذلك، فلمَّا حذفوا حرَف الجَرِّ عَمِلَ الفعلُ، ومثل ذلك قول المتلَمِّس (1970):

آليتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ والحبُّ يأكله في القرية السوس (ص95).

يريد: على حَبِّ العراق، "وكما تقول: تَبَّتُ زيدًا يقول ذاك، أي عن زيد" (سيبويه، 1988، 3/1).

وذهب الصنوبري هذا المذهب.

(عينًا):

أعرب الصنوبري (1985) (عينًا) في بيت ذي الرمة:

فَغَلَّسَت وَعَمودُ الصُّبح مُنصَدِعٌ عَنها وَسائِرُهُ بِالليلِ مُحتَجِبُ

عَينًا مُطَحلَبَةَ الأَرجاءِ طامِيَةً فيها الضَّفادِعُ وَالحيتانُ تَصطَخِبُ

مفعولا به للفعل غَلَّسَت؛ حيث قال: "فلَّما حَذَف (إلَى) أَعْمَل الفعلَ" (ص59). فهو يُعْمِل الفعل في الاسم الذي نزع منه الخافض.

سادسا– تناوب حروف المعاني: جاء عند المرادي (1992): "من معاني الباء الظرفية: وعلامتها أن يحسن في موضعها (في) نحو: ﴿وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ وَأَنتُمۡ أَذِلَّةٞ﴾ (آل عمران: 123)، ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ وَبِٱلَّيۡلِۗ﴾ (الصافات: 137–138)، وهي كثيرة في الكلام" (ص40).

أورد الصنوبري (1985) بيت ذي الرمة:

وَصَوَّحَ البَقلَ نَأّاجٌ تَجيءُ بِهِ هَيفٌ يَمانِيَةٌ في مَرِّها نَكَبُ

فقال: "(في) بمعنى حرف الباء: (تجيءُ به): أي بهذا الوقت، وَبِه: بمعنى فيه" (ص56). فهو يرى أنَّ الباء تكون بمعنى (في) الظرفية، ويؤكد على الوقت الذي تجيء فيه هذه الريح الحارة.

وأورد الصنوبري (1985) بيت ذي الرمة:

وَالهَمُّ عَيْن أُثالٍ ما يُنازِعُهُ مِن نَفسِهِ لِسِواها مَورِدًا أَرَبُ

فقال: "(لِسِوَاها) أي: إلى (سِوَاها)" (ص58). فيؤكد به أنَّ اللام هنا بمعنى (إلى) الغائيَّة، فهو أنسب من معنى التَّعليلِ الذي قد يظنه ظان فيقول معناه: لأجل غيرها، بل المنازعة إلى سواها.

المبحث الرابع: المستوى الدلالي

المستوى الدّلالي أهم مستويات التحليل اللغوي؛ فهو العلم الذي يدرس المعنى (عمر، 2009). فهذا العلم يُبيّنُ مقاصد المتكلم من كلامه؛ ولذلك أصبح بحث الدلالة هدفًا لكثيرٍ من اللغويين ومجالًا من أهم مجالات البحث اللغوي، فالمستوى الدلالي يشارك كل المستويات اللغوية في خدمة المعنى.

أولا – طرائق التعبير عن المعنى: اتخذ علماء اللغة طرائق متعددة في تحديد معنى اللفظة، ففسروها بضدها وبمرادفها وبِعدَّة كلمات لإبانة المعنى، وقد سلك الصنوبري هذا النهج في شرحه لبائية ذي الرمة، وستُدرس طرائق توضيحه المعنى على النحو الآتي:

1– التفسير بالمرادف: ويُقصد به تفسير كلمة بكلمة أخرى من اللغة نفسها، أو بأكثر من كلمة من اللغة نفسها، ويضيف محمد أبو الفرج (1966) نوعًا ثالثًا إلى هذا القسم، وهو تفسير كلمة بكلمة من لغة أخرى.

وقد استخدم الصنوبري (1985) هذين النوعين من التفسير.

أ– تفسير كلمة بكلمة واحدة: فسَّر الكلمة بمرادف من اللغة ذاتها، ومن الأمثلة على ذلك: "يَخْدُو: يَسُوق، حَلَائِله: أُنثُه، القَيْظ: الصيف" (ص ص57، 64). وهذا التفسير اعتراف منه بوجود الترادف، وإن لم ينص عليه.

ويرى أحمد مختار عمر (2009): أن أخطر ما يعيب هذه الطريقة أنها لا تبين الاستخدام الإيجابي للغة، وأنها تعزل الكلمة عن سياقاتها.

(قيظ):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بالمرادف في (القَيْظ: الصَّيف) في بيت ذي الرمة:

رَبلًا وَأَرْطى نَفَت عَنهُ ذَوائِبَهُ كواكبُ القَيظِ حَتّى ماتَتِ الشُّهُبُ

فقال: "القَيْظ: الصيف" (ص64). وهو بهذا التفسير عزل الكلمة عن سياقها، فالعرب تسمي الأزمنة بدءًا بفصل الخريف، وتسميه الربيع؛ لأنه أول الربيع، وهو الذي يكون المطر فيه، ثم يكون بعده فصل الشتاء، ثم يكون بعد الشتاء فصل الصيف، وهو الذي يسميه الناس الربيع...، وقد يسمّيه بعضهم الربيع الثاني، ثم يكون بعد فصل الصيف فصلُ القيظ، وهو الذي يسميه الناس الصيف (ابن قتيبة، 2021).

فتفسير القَيْظ بالصيف عزل للكلمة عن سياقها، والصواب أن يُفَسِّر القيظ بأنه: ما تسميه العرب الربيع الأول، وتسميه العامة اليوم بالصيف، على ما أورده ابن قتيبة، وهذا التقسيم باقٍ إلى يومنا هذا.

وعلى هذا فإن المطر الذي اسْتَهَلَّ على الثَّورِ هو مَطَر الوَسْمِي، ويأتي قبل فصل الشتاء، أما الأُتُنُ وفحلُها فقد صوَّح البقل، عنها بفصل الصيف، ومُرَاد الشاعر ما يُسمى اليوم بفصل الربيع، والعرب تسميه فصل الصيف.

ب– تفسير كلمة بأكثر من كلمة: في هذا التفسير يذكر الصنوبري الكلمة ثم يفسرها بأكثر من كلمة، ويرى أحمد مختار عمر (2009) أن هذه الطريقة تحدد المعنى وتوضحه ببيان الشيء المعرَّف، أو بوضع تعريف له، ومن صور هذا التفسير تحليل المعنى

الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة.

وقد استخدم الصنوبري (1985) هذا النوع من التفسير، ففسَّر الكلمة بأكثر من كلمة، محاولًا إيضاح المعنى بكلمات يفهمها المتلقي.

(كلى):

استعمل الصنوبري (1985) هذا التفسير في (الكُلى) في بيت ذي الرمة:

ما بَالُ عَينِكَ مِنها الماءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِن كُلَى مَفرِيَّةٍ سَرِبُ

فقال: "الكُلَى: رِقَاع، تَكُون في أُصول عُرَى المزَاد، يَسْتَوثِقُ بِهَا مِن العَرَاء" (ص53).

فقد نص الصنوبري على أن الكُلَى هي: رِقَاع، تكون في أُصُول عرى المزاد، يَسْتَوثِق بها من العراء، وقد فسَّرها الصاحب بن عباد (1994): بأنها "جُلَيْدَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ تَحْتَ العُرْوَةِ، قد خُرِزَتْ مَعَ الأدِيمِ" (326/6)، فأضاف جُلَيْدَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ، ومن هذه الإضافة علمنا شكل هذه الكُلَى. ويمكننا تحليل مكونات (الكُلى) على النحو الآتي:

الكلمة	مكوناتها الدلالية
الكُلَى	رِقَاع + أُصول عُرَى المزَاد + يَسْتَوثِقُ بِهَا مِن العَرَاء

ويسمي عبدالكريم جبل (1997) هذا النوع من التحليل: تحرير الاستقصاء والتفصيل، ويرى أنه استقصاء يجعل دلالة الكلمة واضحة، كأقصى ما يمكن أنْ يكونَ الوضوح.

(نحز):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بذكر أكثر من كلمة في (يُنْحَزْنَ) في بيت ذي الرمة:

وَالعِيسُ مِن عَاسِجٍ أَو وَاسِجٍ خَبَبًا يُنْحَزْنَ مِن جانِبَيها وَهْيَ تَنْسَلِبُ

فقال: "يُنْحَزْنَ: يُضْرَبْنَ بالأَعْقَاب"(ص54). وجاء تفسير هذا البيت عند الأزهري (1964): "يُدْفَعْن بالأَعْقَاب في مَرَاكِلِها، يعني: الركاب" (213/4)، وتفسير الصنوبري فيه دقة الضرب بأعقاب الأرجل، وليس بالعصا، فهذه العيس تضرب بأعقاب الأرجل من جانبيها الاثنين، ويمكننا تحليل مكونات (يُنْحَزْنَ) على النحو الآتي:

الكلمة	مكوناتها الدلالية
يُنْحَزْنَ	الضَرْب + الأَعْقَاب

(عمد – صبح):

استخدم الصنوبري (1985) التفسير بذكر أكثر من كلمة في (عَمُود الصَّبْح) في بيت ذي الرمة:

فَغَلَّسَت وَعَمُودُ الصُّبْحِ مُنصَدِعٌ عَنها وَسائِرُهُ بِاللَيلِ مُحتَجِبُ

فقال: "عَمُود الصَّبْح: ضوؤه المستطيل في أول طلوعه" (ص58).

وجاء عند ابن دريد (1987): "وعَمود الصُّبْح: ابْتِدَاء ضوئه" (2/ 664)، وفي تهذيب اللغة: "وعمود الصبح هو المستطير منه" (الأزهري، 1964، 256/2). ويمكن تحليل مكونات (عَمُود الصَّبْح) على النحو الآتي:

الكلمة	مكوناتها الدلالية
عَمُود الصُّبْح	ضوء الصبح + المستطيل + أول طلوع الضوء

(صعل):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بأكثر من كلمة في (الصَّعْلَة) في بيت ذي الرمة:

تَبْرِي لَهُ صَعْلَةٌ خَرْجَاءُ خَاضِعَةٌ فَالخَرَقُ دُونَ بَنَاتِ البَيضِ مُنتَهَبُ

فقال: "الصَّعْلَة: النعامة الصغيرة الرأس" (ص80).

وجاء في لسان العرب: "الصَّعْلُ والأَصْعَلُ: الدَّقيق الرأْس وَالْعُنُقِ، والأُنثى صَعْلة وصَعْلاء، يَكُونُ فِي النَّاسِ وَالنَّعَامِ وَالنَّخْلِ" (ابن منظور، 1414هـ، 11/ 378). ويمكن تحليل مكونات (الصَّعْلَة) على النحو الآتي:

الكلمة	مكوناتها الدلالية
الصَّعْلَة	النعامة + الرأس + الصغير

(جرثم):

لجأ الصنوبري (1985) إلى التفسير بأكثر من كلمة في (الجَرَاثِيم) في بيت ذي الرمة:

وَحائِلٌ من سَفِيرِ الحَوِلِ جائِلُهُ حَوْلَ الجَراثِيمِ في أَلْوَانِهِ شَهَبُ

فقال: "الجَرَاثِيم: ما اجتمَعَ من التُّرابِ والرَّملِ إلى أُصُولِ الشَّجر" (ص66).

وجاء عند ابن قتيبة (1397هـ): "الجراثيم جمع جرثومة، وَهِي من تُراب أَو طين تعلو على الأَرْض" (2/ 448)، وعند ابن دريد (1987): "الجُرثومة: التُّراب تَسْفيه الرّيح، يكون فِي أصُول الشّجر" (2/ 1130). ويمكننا تحليل كلمة (الجَرَاثِيم) على النحو الآتي:

الكلمة	مكوناتها الدلالية
الجَرَاثِيم	الاجتماع + التُّرابِ والرملِ + أُصُولِ الشَّجر

2- التفسير بالنَّظير: وهو شرح معنى الكلمة بما يناظرها، وذلك نحو: "الشَّفَة، من الإنسان وهو المِشْفَر من الإبل، ومن ذوات الحافر الجَحْفَلة" (ابن فارس، 1982، ص51)، أي أن الكلمتين (المفَسَّرَة والمفسِّرَة) بينهما علاقة، فهي الشَّفَة، للإنسان ويقابلها المِشْفَر للبعير، والجَحْفَلة للفرس.

أ-(بطن):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بالنَّظير في (الإبْطَان) في بيت ذي الرمة:

أَو مُقْحَمٌ أَضْعَفَ الإبْطَانَ حادِجُهُ بِالأَمْس فَاستَأْخَرَ العِدلانِ وَالقَتَبُ

فقال: "الإبْطَان: الشدة، والبِطَانُ للجملِ بمنزلة الحِزَامِ للدابةِ" (ص78).

وجاء عند الخليل (د.ت): "الغَرْضُ: البطان، وهو الغُرْضَةُ. والمَغْرِض للبعير كالمحزم للدابة" (4/ 364)، ففسر ثلاث نظائر في موضع واحد، وهي: الغَرْض، والبِطَان، والمِحْزَم.

فنراه يفسر الكلمة بأصلها، الشِّدة، ثم بالنظير، بل يجعله تقوية لما سبقه من تفسير، وهو التفسير بالترادف، والعلاقة بين البطان والحزام أنهما حبلان يوضعان تحت بطن الدابة لشد الغرز والسرج.

ب – (كرب):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بالنَّظير في (الكَرَب) في بيت ذي الرمة:

كَأَنَّها دَلْوُ بِئر جَدَّ مَاتِحُها حَتّى إِذَا مَا رَأَهَا خَانَهُ الكَرَبُ

فقال: "الكَرَب: هو عقد الحبل على العراقي، والعراقي العودان كالصليب واحدتها **عَرْقُوَة**" (ص80)؛ حيث جعل التناظر بين العراقي والصليب هو تقاطع تلك العيدان في العراقي والصليب.

ج – (غرز):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بالنَّظير في (الغَرْزُ) في بيت ذي الرمة:

تُصغي إذا شَدَّها بِالكُورِ جانِحَةً حَتّى إذا ما استَوى في غَرْزِها تَثِبُ

فقال: "الغَرْزُ: للناقة بمنزلة الركاب للدابة" (ص55).

وجاء عند الخليل (د.ت): "الغَرْزُ: رِكابُ الرَّحْلِ، وكل ما كان مِساكًا للرِّجْلَيْنِ في المرْكب يُسَمَّى غَرْزًا، وسُمِّي به لأنك تقول: غَرَزْتُ رجلي في الركاب" (382/4).

والعلاقة بين الغرز والرِّكاب أنهما مِسَاكٌ للرِّجْلَيْنِ.

د – (رقص):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بالنَّظير في (رَقَصَت) في بيت ذي الرمة:

لا تَشتَكي سَقْطَةً مِنها وَقَد رَقَصَتْ بِها الْمَفاوِزُ حَتّى ظَهْرُها حَدِبُ

فقال: "رَقَصَت: يريد أنها ليست على طمأنينة، فهي تقمص في سيرها، وهو شبيه بالنزوان" (ص54).

والعلاقة بين الرقص والنزوان الاضطراب وعدم الطمأنينة.

3– التفسير بالضد: ويسمى التفسير بالمغايرة: وهو "أَنْ يشرحَ معنى الكلمة بأن تُذْكَرَ أخرى تغايرها، فيتضح الضد بالضد" (أبو الفرج، 1966، ص102).

وقد استخدم الصنوبري (1985) هذا النوع من التفسيرِ في موضعين، لكنه لم يجعله أساسًا لشرح الكلمة، وإنما يورده بعد شرح الكلمة.

أ– (حزن):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بالضِّد في (الحزُون) في بيت ذي الرمة:

يَعلُو الحزُونَ بِها طَورًا لِيُتبِعَها شِبهَ الضِّرابِ فَما يُزْرِي بِها التَّعَبُ

فقال: "الحزُون: هو الصلب من الأرض، ضد السهل" (ص57).

وعند الفارابي (2003): "الحَزْنُ: ضِدُّ السَّهْل من الأَرْض" 131/1)، وفسَّر ابن دريد (1987): السَّهْل: ضدّ الحَزْن، مَكَان سهْلٌ بيّن السّهولة.

ونلاحظ أن كل كلمة من الكلمتين تُفسَّر بأنها ضِدُّ الأخرى، ويزيد بعض الشراح بتفسير الكلمة، ثم يذكر ضديتها مع الأخرى، كما فعل الصنوبري (1985)، وابن دريد (1987).

ب– (طيش):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بالضِّد في (الطَّيَّاش) في بيت ذي الرمة:

بَلَّتْ بِهِ غَيرَ طَيّاشٍ وَلا رَعِشٍ إِذ جُلْنَ في مَعْرَكٍ يُخْشَى بِهِ العَطَبُ

فقال: "الطَّيَّاش: الذي لا يَقْصِد، وهو خلاف الوقور" (ص73).

وعند الفارابي (2003): الطَّيّاشُ: ضِدُّ الوَقُور، ففسَّره بالمغايرة دون شرح المعنى، وعند العوتبي (1999): الطَّيَّاش: غيرُ المُقْتَصِد في قوله وفِعْلِهِ، ففسَّره بشرح المعنى دون المغايرة.

ونراه في تفسيره بالضد فسَّر الكلمتين بشرح المعنى ثم ذكر ضدهما، وهذا أكمل في إيضاح المعنى، فالصنوبري (1985) أَوْضَحَ لنا المعنى، ثم جاء بضده ليزيد المعنى وُضُوحًا، واستخدم مصطلح (ضِدّ) مرة، ومصطلح (خلاف) مرة أخرى للدلالة على المغايرة والضِّدِّية، فَعَدَّ المصطلحين بمعنى واحد.

4- تحرير المعنى: وهو أن يفسر الشارح الكلمة المشروحة بلونها، أو نوعها وجنسها، أو مكانها، أو اسم مكانها.

أ- استخدام الصنوبري تحرير المعنى باللون:

(عيس):

أورد الصنوبري (1985) تحرير المعنى باللون في (العِيس) في بيت ذي الرمة:

وَالعِيسُ مِن عاسِجٍ أَو واسِجٍ خَبَبًا يُنحَزنَ مِن جانِبَيها وَهيَ تَنسَلِبُ

فقال: "العِيسُ البِيضُ من الإبِل" (ص54).

وجاء عند الخليل (د.ت): "العَيَسُ والعِيسَةُ: لَونٌ أَبْيَضُ مُشْرَبٌ صَفاءً في ظُلْمَةٍ خفيّة" (201/2)، وعند أبي زيد (1981): "العيس: الإبل البيض الألوان إلى الشقرة" (ص173)، وعند ابن دريد (1987): "العَيَس: لون من ألوان الإبِل، وَهُوَ بَيَاض تخلطه حُمْرة كُدِرَة يسيرَة" (845/2).

فنلحظ أن الصنوبري فسَّر العيس بالإبل البيض، لكن الخليل وأبا زيد وابن دريد حددوا للعيس مكونات دلالية خصصتها عن البياض المطلق الذي أشار له الصنوبري، ولعل الصنوبري فسَّر بالاتساع دون تقييد.

(ورق – خطب):

استخدم الصنوبري (1985) تحرير المعنى باللون في (وُرْق والخَطَب) في بيت ذي الرمة:

يَخْدُو نَحَائِصَ أَشْباهًا مُحملَجَةً وُرْقَ السَّرابِيلِ في أَلوانِها خَطَبُ

فقال: "وُرْق: يضرب إلى السَّوَاد" (ص55).

وجاء عند القاسم بن سلَّام (2005): "فإنْ كان أسْودَ يُخالِط سَوَادَه بياضٌ كَدُخانِ الرِّمْثِ فتلك الوُرْقَة" (155/2)، وعند ابن دريد (1987): "الوُرْقَة: غُبْرَة تَضْرِبُ إِلَى سَوَادٍ" (796/2).

وقال الصنوبري (1985): "الخَطَب: خُضْرَة وبياض" (ص55).

وجاء هذا اللون عند الخليل (د.ت): "الأَخْطَبُ: لون إلى الكُدْرة مُشْرَب حمرةً في صُفرة كلون الحنظلة الخطباء قبل أن تيبس" (222/4)، وعند ابن السكيت (1998): "الأخطب: الصُّرد. وإنما قيل له: أَخْطَب؛ لأن فيه سَوَادًا وبَيَاضًا" (ص154)، وعند البندنيجي (1976): "الأَخْطَبُ: الذِي هو على لَون الرَّمَاد" (ص160)، ووصف ابن قتيبة (د.ت) هذا اللون بأنَّ فيه خُضْرَة، ووصفه كراع (1989) على أَنَّه الأَخْضَر.

ونلاحظ اختلاف العلماء في تحديد هذا اللون؛ فالخليل يرى أنه حُمْرَة في صُفْرَة، وابن السكيت يرى أنه بياض وسواد، والبندنيجي شبهه بالرَّماد، وقال عنه ابن قتيبة: فيه خضرة، ووصفه كراع بالأخضر مطلقًا.

وإنْ رُئِي أَنَّ العلماء اختلفوا في ظاهر التحديد، لكن أرى أن الأوفق هو تحديد البندنيجي ومن وصفه بالخضرة، وهو شبيه بلون ريش الصرد، ففيه لونان أسود ولون شبيه بالرماد، وهذا هو اللون المقصود، وهذا اللون أخضر، وقد احتفظ بتحديده إلى يومنا هذا، وهو ما أكد وجوده لنا الصنوبري وابن قتيبة وكراع النمل والبندنيجي، فاللون الذي شبَّهه البندنيجي بلون الرماد، هو الأخضر الذي

تُنْعَت به بعض الدواب اليوم.

(نمش – سفع):

أورد الصنوبري (1985) تحرير المعنى باللون في (نمش وسفع) في بيت ذي الرمة:

أَذَاكَ أَم نَمِشٌ بِالوَشْيِ أَكْرُعُهُ مُسَفَّعُ الخَدِّ غادٍ ناشِطٌ شَبَبُ

فقال: "النَّمش: الثور الوحشي في قوائمه بياض وسواد" (ص63).

جاء عند الفارابي (2003): "يقال: ثورٌ نَمِشٌ: فيه نُقَط بِيضٌ ونُقَطٌ سُودٌ" (23/2)، وعند ابن سيده (1996): "المخَدَّش والنَّمَش – نُقَطُ سَوادٍ وبَياضٍ" (411/1)، وعند ابن منظور (1414هـ): "النَّمَشُ بِالتَّحْرِيكِ: نُقَطٌ بِيضٌ وسُود؛ وَمِنْهُ ثَوْرٌ نَمِشٌ، بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَهُوَ الثَّوْرُ الْوَحْشِيُّ الَّذِي فِيهِ نُقَطٌ" (359/6).

وقال الصنوبري (1985): "السُّفْعَة وهي: سوادٌ يضرب إلى الحُمْرة" (ص63).

وعند الخليل (د.ت): "لا تكون السُّفْعَةُ في اللون إلا سَوَادًا مُشْتَرِبًا حمرة" (341/1)، وجاء عند الخطابي (1982): "السُّفْعَة: سَوَاد ليس بالشَّديد" (547/2)، ووصف الصاحب بن عباد (1994) السَّفَعُ بأنه: سُفْعَةُ سَوادٍ في الخَدَّيْن من المَرْأةِ الشاحِبَة.

وهذا اللون الأسود الذي يضرب إلى الحمرة، وهو كذلك مشربًا بحمرة، لعل المراد به اللون الأشقر المائل للسواد.

ب– تفسير الصنوبري المعنى بذكر النوع أو الجنس:

ومن ذلك تفريقه بين النبات والشجر.

(جدر):

أورد الصنوبري (1985) تحرير المعنى بذكر النوع أو الجنس (الجِدْر) في بيت ذي الرمة:

حَتّى إِذا مَالَهَا في الجِدْرِ وَاتَّخَذَت شَمسُ النَّهارِ شُعاعًا بَينَها طِبَبُ

فقال: "الجِدْر نبت، واحدته جِدْرة، ويقال: هو شجر" (ص70).

جاء عند الخليل (د.ت): الجَدْرُ: ضرب من النَّباتِ، الواحدة بالهاء، وعند الصاحب (1994): الجَدْرُ: ضَرْبٌ من النَّباتِ والشَّجَرِ الدِّقِّ، وجاءت عند ابن القوطية (1993): وأجدرت الأرض: أنبتت الجَدْر، وهو صغير الشجر.

وضبطها الصنوبري بالكسر (الجِدْر)، وضبطها الخليل والصاحب بن عباد وابن القوطية بالفتح (الجَدْر)، ولعل ما ذهب إليه الصنوبري وجه آخر في ضبطها، وتبعه ابن منظور (1414)، فأوردها بالكسر. (ص4/ 121)

(ربل – أرط):

وكذلك أورد الصنوبري (1985) تحرير المعنى بذكر النوع أو الجنس في (الرَّبْل والأَرطى) في بيت ذي الرمة:

رَبْلًا وَأَرْطَى تفَت عَنهُ ذَوائِبُهُ كَواكِبُ القَيظِ حَتّى ماتَتِ الشُّهُبُ

فقال: "الرَّبْلُ: ضرب من النبت، والأَرْطَى: شجر" (ص64).

جاء عند الخليل (د.ت): "الأرطاة: شَجرةٌ تُسمّيها العَجَم (سَنجد)، والجميعُ: الأَرْطَى" (449/7)، وشرح الأصمعيُّ (1970) الأَرْطَى في بيت المتلمّس الضُّبَعِي:

يجُولُ بِذِي الأَرْطَى كَأَنَّ سَرَاتَه كَبَرْقٍ نَزِيعٍ والسَّحَابةُ تَرْجِسُ

بقوله: "ذُو الأَرْطَى: بلد يُنْبِتُ الأَرْطَى، وهُو شَجَر يَنْبُتُ في الرَّمل له هَدَبٌ تَكْنِسُ الثِّيرَان في أصوله" (ص232).

وجاء عند الشيباني (1974): والرَّبْل: ما نبت من النَّبت من غير مطر، وعند الأصمعي (2021): الربل، وجماعه ربول، وهي

ضروب من النبات، وعند ابن قتيبة (1984): الربل نبت يتربل في آخر الصيف، فيصيبه برد الليل، فينبت بلا مطر.

فالصنوبري في شرحه يفرّق بين النبات والشجر، وكأن النبات عنده غير الشجر.

ج – استخدام الصنوبري تحرير المعنى بذكر المكان:

(عقل):

ورد عند الصنوبري (1985) تحرير المعنى بذكر المكان في (مَعْقُلَة) في بيت ذي الرمة:

وَثْبَ المِسَحَّجِ مِن عَانَاتِ مَعقُلَة كَأَنَّه مُسْتَبَانُ الشَّكِّ أَو جَنِبُ

فقال: "مَعْقُلَة مَكَان بالدَّهْنَاء"(ص55).

جاء عند ابن دريد (1987): "مَعْقُلَة: خَبْراء بالدّهناء يجْتَمع فِيهَا مَاء السَّمَاء" (939/2)، وجاء عند ياقوت (1995): "مَعْقُلَة: بفتح أوله، وسكون ثانيه، وضم القاف، هي خبراء بالدهناء؛ سمّيت بذلك لأنها تمسكُ الماءَ كما يَعْقِلُ الدَّواءُ البَطنَ" (157/5).

ونراه لم يبين هل هي رمال أو مياه، كما حدد ابن دريد وياقوت الحموي الذي جلَّى أمر (مَعْقُلَة).

(سيي):

وكذلك استخدم الصنوبري (1985) تحرير المعنى بذكر المكان في (السِّيّ) في بيت ذي الرمة:

أَذَاكَ أَمْ خَاضِبٌ بِالسِّيِّ مَرْتَعُهُ أَبُو ثَلَاثِينَ أَمْسَى وَهوَ مُنقَلِبُ

فقال: "السِّيّ أَرْضٌ مُستويةٌ، وأحسبُهُ اسما لموضعٍ بعينه" (ص76).

والسي غير مهموز مكسور السين: أرض في بلاد العرب معروف، ويقال: أرض سي، أي مستوية (1964)، وجاء عند البكري (1403هـ): "السِّيُّ بكسر أوّله، وتشديد ثانيه: موضع" (772/3).

د– استخدام الصنوبري تحرير المعنى بذكر اسم المكان:

(عرك):

أورد الصنوبري (1985) تحرير المعنى بذكر اسم المكان (المَعْرَك) في بيت ذي الرمة:

بَلَّت بِهِ غَيرَ طَيَّاشٍ وَلا رَعِشٍ إِذ جُلْنَ في مَعرَكٍ يُخشَى بِهِ العَطَبُ

فقال: "المَعْرَك: موضع القتال" (ص73).

جاء عند سيبويه (1988): ما كان يفعل منه مفتوحًا فإن اسم المكان يكون مفتوحًا، كما كان الفعل مفتوحًا، وذلك قولك: شرب يشرب، وتقول للمكان مشربٌ، ولبس يلبس، والمكان الملبس، ويرى ابن يعيش (2014) أنَّ الغرضَ من الإتيانِ بهذه الأَبنيةِ ضَربٌ من الإيجازِ والاختصارِ، وذلك أنّك تفيدُ منها مكانَ الفعلِ وزمانِه؛ ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظِ المكان والزمان.

وذكر الصنوبري (1985) اسم المكان (المعْرَك) على أنه اسم مكان من الفعل (يُعْرَكُ) المبني للمفعول.

(ربض):

وأورد الصنوبري (1985) كذلك تحرير المعنى بذكر اسم المكان في (مَرَابض) في بيت ذي الرمة:

إِذا استَهلَّتْ عَلَيهِ غَبْيَةٌ أَرِجَتْ مَرابِضُ العِينِ حَتّى يَأْرَجَ الخَشَبُ

فقال: "مَرَابض، وهو الموضع الذي يربض فيه البقر والظباء" (ص67). وجاء عند ابن دريد (1987): "ومرابض الغَنَم: مَوَاضِع ربوضها" (314/1).

5- العموم والخصوص: تتفاوتُ ألفاظ اللغات الإنسانية تفاوتًا واضحًا من حيث عمومها وخصوصها، فهناك ألفاظ عامة متراحبة الدلالة، وثمة ألفاظ خاصَّة محدودة الدلالة (جبل، 1997).

وأفرد له ابن فارس (1997) بابًا سماه العموم والخصوص، وجاء عند الثعالبي (2002): "العُمُومِ والخُصُوصِ: البُغْضُ عَامٌّ، والفِرْكُ فيمَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ خَاصّ" (ص213).

أ- العموم: عرَّف ابن فارس (1997) العموم بأنه: "العامُّ الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئًا" (ص159).

ووضَّح الصنوبري (1985) في شرحه الألفاظ العامة والخاصة.

(كوكب):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظ العموم، ومنها (كَواكِب) في بيت ذي الرمة:

رَبْلًا وَأَرطى تَفَتْ عَنهُ ذَوائِبَهُ كَواكِبُ القَيظِ حَتّى ماتَتِ الشُّهُبُ

فقال: "كَوَاكِب القَيْظِ: كوكبُ كلِّ شَيْءٍ: معظمُه، ومنه: كَوْكَب الكُتْعة، وكَوكَبُ الماءِ" (ص64).

جاء عند ابن السكيت (1998): "كَوكَبُ الكَتِيبةِ: مُعظَمُها، وكَوكَبُ كلِّ شيءٍ: مُعظمُه" (ص47)، وهو كذلك للعموم عند ابن قتيبة (1984)، والفارابي (2003).

وأورد الصنوبري (1985) التضام بين كَوكَب ولفظين:

فكَوْكَب الكتعة: أي: نزل معظمها في البئر أو معظم مائها، والكتعة: الدلو الصغيرة.

وكَوْكَب الماء: معظمه.

وأوردها ابن السكيت (1998) متضامة مع الكَتِيبَة.

كَوكَبُ الكَتِيبةِ: أي معظم أفرادها.

فلاحظ الصنوبري أنّ لفظ كَوْكَب متراحب المعنى، وعام الدلالة، ثم مثَّل له بألفاظ متضامة معه.

(كثب):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظ العموم، ومنها (الكُثَب) في بيت ذي الرمة:

مَيْلَاءَ مِن مَعْدِنِ الصِّيرَانِ قَاصِيَةٍ أَبْعَارُهُنَّ عَلى أَهدافِها كُثَبُ

فقال: "الكُثَب: كلُّ ما ملأتَ يدَك من شيءٍ فهو كُثْبَة، ويقال: أكثب له كُثْبَة؛ أي: أَحْفَن له حَفْنَة" (ص66).

جاء عند الخليل (د.ت): "كل طائفة من التمر والبر مصبوب فهو كُثْبَةٌ، وجمعه: كُثَبٌ" (351/5)، وعند الصاحب (1994): "كُلُّ شَيْءٍ مَصْبُوبٌ في مَوْضِعٍ: كُثْبَةٌ، والجَمعُ الكُثَبُ، يُقال: كَثَبْتُه أَكْثِبُه كَثْبًا فأنا كاثِبٌ" (244/6).

فعبارة الصنوبري "أكثب له كُثْبَة؛ أي: أَحْفَن له حَفْنَة"، جاءت عامة، فقد تُكْثِب له حَفْنَة برٍّ، أو حَفْنَة تمرٍ، أو حَفْنَة دراهم.

(نفج):

ومن ألفاظ العموم التي أوردها الصنوبري (1985) (النَّافِجَة) في بيت ذي الرمة:

يَرَقَّدُّ في ظِلِّ عَرّاصٍ وَيَطرِدُهُ حَفِيفُ نافِجَةٍ عُثْنُونُها حَصِبُ

فقال: "النَّافِجَة: أول كل ريح إذا دفعت بشدة" (ص80).

جاء عند كراع النمل (1989): النَّافِجَةُ: لأول كل ريحٍ تبدأ بشدة، وهي بالمعنى نفسه عند القالي (1926)، وعند الأزهري (1964).

ونلحظ أن عبارة الصنوبري السابقة جاءت عامة، وذلك قوله: " أول كل ريح إذا دفعت بشدة "، فإذا بدأت الصَّبَا أو الدَّبُور

أو النَّكْبَاء بشدة، فإنه يمكن للفظة النافجة أن تتضام مع أيٍّ منها، فنقول:

نَفَجَت الصَّبَا، أي: بدأت شديدة.

نَفَجَت الدَّبُور، أي: بدأت شديدة.

نَفَجَت النَّكْبَاء، أي: بدأت شديدة.

ونلاحظ أن الصنوبري في المثال الأول، أورد ألفاظًا متضامة مع كَوْكَب، أما في المثالين الأخيرين فقد أورد عبارة عامة، وبالإمكان التمثيل لها.

ب – الخصوص: عرَّفه ابن فارس (1997) بقوله: "الخاصَّ: الذي يتحلّل فيقع على شيء دون أشياء" (ص159).

ووضَّح الصنوبري في شرحه الألفاظ الخاصة كما ستوضح الأمثلة الآتية:

(خرب):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظ الخصوص، ومنها (الخَارِبُ) في بيت ذي الرمة:

كَأَنَّهُنَّ خَوَافِي أَجْدَلٍ قَرِمٍ وَلّى لِيَسبِقَهُ بِالأَمْعَزِ الخَرَبُ

فقال: "الخَارِب: سَارِقُ الإِبِل خاصَّة" (ص63).

جاء عند ابن دريد (1987) "الخرابة: سَرِقَة الإِبِل خَاصَّة كَذَا قَالَ الْأَصْمَعِي، وَلَا يكادون يسمون الخارِب إِلَّا سَارِق الْإِبِل" (288/1)، والخاربُ سارقُ الإبل خاصة عند القالي (1926)، والجوهري (1987)، ابن فارس (1986).

فالصنوبري جعل (الخارِب) لفظًا خاصًّا، ومعناه سَرِقة الإبل، وحدَّه بمكون سرقة الإبل خاصة.

(نهش):

ومن ألفاظ الخصوص التي أوردها الصنوبري (1985) (النَّهْش) في بيت ذي الرمة:

كَأَنَّهُ كُلَمّا ارفَضَّتْ حَزيقَتُها بِالصُّلبِ مِن نَهشِهِ أَكْفَالَها كَلِبُ

فقال: "النَّهْش: العَضُّ بِطَرَفِ الفم" (ص57).

جاء عند ابن دريد (1987) النَّهْش: بمقدَّم الفَم كنَهْش الحيّة، وعند الجوهري (1987) النَهْشُ: وهو أخذ اللحم بمقدَّم الأسنان، وبالمعنى ذاته عند ابن فارس (1979).

فالصنوبري جعل النَّهش لفظ خاصًّا، ومعناه عَضٌّ بطرف الفم، وحده بمكون العَضّ بِطَرَفِ الفم خاصة.

6– التفسير بالترجمة إلى كلمة من لغة أخرى: هذا النوع الثالث، الذي عده محمد أبو الفرج (1966) من أنواع التفسير بالترجمة، واللغة الفارسية من أكثر اللغات اتصالًا باللغة العربية.

(يلمق):

أورد الصنوبري (1985) التفسير بالترجمة إلى كلمة من لغة أخرى في (اليَلْمَق) في بيت ذي الرمة:

تَجْلُو البَوارِقُ عِن مُجرِمّزٍ لَهِقٍ كَأَنَّهُ مُتَقَبّي يَلمَقٍ عَزَبُ

فقال: "اليَلْمَق: هو القباء، وأصله بالفارسية يلمه" (ص68).

وهو ما ذهب إليه ابن دريد (1987) في تفسير "اليَلْمَق: القِبَاء المحشُوّ، واسمه بِالفَارِسِيَّةِ يَلْمَهْ" (1325/3)، ووافقهم في هذا التفسير الجواليقي (2012).

فقد فسَّر المعنى بما يقابله من لغات أعجمية، وهي اللغة الفارسية، ثم أورد أصل اللفظة في لغتها الأم، وكأنه يشير إلى التطور

الذي أصابها بعد انتقالها إلى اللغة العربية.

ثانيًا– التغيير الدلالي:

اللغة تتطور مع تطور أهلها، وتتغير بتغيرهم، فهي كائن حي يعتريه التطور والانحطاط والتغير، ومن صور هذا التغير توسيع المعنى وتخصيصه، فالألفاظ في معظم اللغات البشرية تتذبذب في دلالاتها بين أقصى العموم كما في الكليات، وأقصى الخصوص كما في الأعلام، فهناك درجات من العموم، وهناك درجات من الخصوص، وهناك حالات وسطى (أنيس، 1984).

1– توسيع المعنى: يُقصدُ به الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام (عمر، 2009)، فدائرة المعنى تتسع بعد أنْ كانت ضيقة، ومن ذلك في شرح الصنوبري لبائية ذي الرمة:

(ثبج):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظًا توسع معناها، ومنها (أَثْبَاج) في بيت ذي الرمة:

حَتّى إِذا جَعَلَتهُ بَينَ أَظهُرِها مِن عُجَمةِ الرَّملِ أَثْبَاجٌ لها خِبَبُ

فقال: "وأَثْبَاج: واحدها ثَبَج، وهو ما بين الكاهِل والظَّهر، وإنما أراد هنا ما عَلَا من الرَّمل" (ص65).

وجاء عند الحربي (1405هـ): "الثَّبَجُ: وَسَطُ الظَّهْرِ، وَيُقَالُ: مَا بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ ثُمَّ يَجْمَعُهُ الظَّهْرُ، وَقَالَ: (الْكَتَدُ): مَا بَيْنَ الْكَاهِلِ إِلَى الظَّهْرِ"(668/2)، وعند الأزهري (1964): "الثَّبَج: ما بين الكاهل إلى الظهر" (19/11).

يرى الصنوبري أن المعنى اتسع هنا فأصبح يُطلق على ما علا من الأرض، والمعنى الأصلي وهو ما بين الظهر والكاهل، فالمعنى قبل التعميم يختص بالجزء الواقع بين الظهر والكاهل، ثم توسَّع فأصبح يطلق على ما علا من الرمل، والملمح الجامع للمعنيين العلو.

2– تضييق المعنى: ويقصد به تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضييقها (عمر، 2009)، وهو بهذا المفهوم عكس توسيع المعنى، فدائرة المعنى تضيق بعد أن كانت واسعة.

ومن ذلك في شرح الصنوبري لبائية ذي الرمة:

(شهب):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظًا ضُيِّق معناها، ومنها (الشُّهُب) في بيت ذي الرمة:

رَبْلًا وَأَرْطَى نَفَت عَنهُ ذَوائِبَهُ كَواكِبُ القَيظِ حَتّى ماتَتِ الشُّهُبُ

فقال: "الشُّهُب: جَمْع شِهَاب، وإنما أرادَ هنا الحَرَّ الشَّدِيد" (ص64).

جاء عند الخليل (د.ت): "الشِّهابُ: شُعلةٌ من نارٍ، والجمعُ: الشُّهب والشُّهبان" (403/3).

والمعنى العام للشهاب: كل شعلة من نار، ثم ضُيِّق المعنى بجعله لكواكب القيظ في هذا البيت، فموتها دليل على انتهاء الحر، والملمح الجامع بينهما الحرارة، وقد أشار إليه بقوله: "وإنما أرادَ هنا الحَرَّ الشَّدِيد".

ثالثًا– العلاقة بين استعمالات التركيب الواحد:

1– الاشتقاق: عرفه القنوجي (1409) أنه: "علمٌ باحِثٌ عن كيفيةِ خروج الكلمِ بعضها عن بعضٍ بسبب مناسبةٍ بين المخْرَجِ والخارِجِ بالأصالةِ والفرعيةِ باعتبار الجوهر" (ص12).

ويعرفه محمد حسن جبل (2012) بأنه: "استحداث كلمة، أخذًا من كلمة أخرى للتعبير بها عن معنى جديدٍ يناسب المعنى الحرفي للكلمة المأخوذ منها، أو عن معنى قالَبِي جديد للمعنى الحرفي، مع التماثل بين الكلمتين في أحرفهما الأصلية، وترتيبهما فيهما" (ص10).

وسَيُدرس الاشتقاق في شرح الصنوبري لبائية ذي الرمة حسب ما ورد في الشرح على النحو الآتي:

أ- تعليل التسمية: يقصد به أن المعنى المشتَق يرجع إلى المعنى الأصلي، وجاء عند ابن الأنباري (1987) عن ابن الأعرابي: الأَسماءُ كلّها لعلة؛ خَصّت العربُ ما خصّتْ منها، من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهلُه، وقالَ أَبو بكر: يذهب ابن الأَعْرَابِيّ إِلى أَن مكّة سُمّيت مكّةَ لجذْب الناس إليها، والبَصْرة سميت البصرة للحجارة البيض الرِّخوة بها، والكوفة سُمِّيت الكوفة لازْدحام الناس بها، من قولهم: قد تَكوَّف الرملُ تكَوُّفًا، إِذا ركبَ بعضُه بعضًا، والإِنسانُ سمّي إنسانًا لنسيانه، والبهيمة سُمّيت بهيمة؛ لأنها أُبْهِمَتْ عن العقل والتمييز، من قولهم: أَمْرٌ مُبْهَمٌ إِذا كان لا يعرف بابُه (ص7).

فابن الأعرابي يعلل لهذه الأسماء عللًا اشتقها من معناها الأصلي، والصنوبري لم يكن بمنأى عن هؤلاء العلماء، فمما ورد في شرحه تعليل تسمية (الْمِنْحَاز) في شرحه لبيت ذي الرمة:

(نحز):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظًا علَّل تسميتها، منها (يُنْحَزْنَ) في بيت ذي الرمة:

وَالعِيسُ مِن عَاسِجٍ أَو واسِجٍ خَبَبًا يُنْحَزنَ مِن جانِبَيها وَهيَ تَنسَلِبُ

فقال: "يُنْحَزْنَ: يُضْربن بالأعقاب، وأصله الدقّ، ومنه سمي الهاون منحازًا" (ص54).

جاء عند الخليل (د.ت): "المِنْحاز ما يُدَقُّ به" (163/3)، وجاء عند ابن فارس (1979) "نَحَزَ: النُّونُ وَالحَاءُ وَالزَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى مَعْنَى النَّحْسِ وَالدَّقِّ، وَالْمِنْحَازُ: شَيْءٌ يُدَقُّ فِيهِ الْأَشْيَاءُ" (401/5).

وقد ذكر الصنوبري (1985) علة تسمية المنحاز بذلك؛ لأنها من قبيل تسمية الشيء بما يشبهه، فالهاون أشبه المنحاز في الوظيفة.

(نكب):

ومما أورد الصنوبري (1985) علل تسميتها (النَّكْبَاء) في بيت ذي الرمة:

وَصَوَّحَ البَقْلَ نَأّاجٌ تَجيءُ بِهِ هَيْفٌ يَمانِيةٌ في مَرّهَا نَكَبُ

فقال: "النَّكَب: اعتراضٌ وتحرُّفٌ؛ ولذلك سُمِّي ريحُ النَّكْبَاء لأنه ريحٌ بين الريحين" (ص56).

وعلل ابن دريد (1987) تسمية النَّكْباء: بأنها إِنَّمَا سُميت نَكْبَاء لِنَكْبِها أَيْ لميلها، وهو السبب نفسه عند أبي علي القالي (1999).

وقد علل الصنوبري سبب تسمية النَّكْبَاء بسبب مَهَبِّهَا، وهو انحرافها عن مهَبِّ الريحين.

(حقب):

كذلك علل الصنوبري (1985) تسمية (الحُقُبُ) في بيت ذي الرمة:

فَأَقبَلَ الحُقبُ وَالأَكبَادُ نَاشِزَةٌ فَوقَ الشَّراسِيفِ مِن أَحشَائِها تَجِبُ

فقال: "الحُقُب واحدها أَحْقَب وحَقْباء، وسُمِّيت بذلك؛ لأنها محقبةٌ ببياض، ويقال: البياض في حقاييها" (ص61).

وعلل ابن فارس (1979) تسمية الأحقب، وهو حمار الوحش؛ لِبَيَاضِ حقْوَيْه (ص89/2).

فعلَّل تسميتها باسم اللون الذي في أعجازها، وهو الحَقَب.

(عجم):

وأورد الصنوبري (1985) كذلك علة تسمية (عُجْمَة الرَّمْل) في بيت ذي الرمة:

حَتّى إِذَا جَعَلَتْهُ بَينَ أَظْهُرِها مِن عُجَمَةِ الرَّملِ أَتْبَاجٌ لها حِبَبُ

فقال: "عُجْمَة الرَّمْل: موضع ممتنع؛ سُمِّي بذلك لصعوبته" (ص65).

وعند ابن سيده (1996): وعُجْمة الرمل: كثرته، وَقيل: عُجْمَته وعَجْمَته: مَا تعَقَّد منه (ص209/1).

فَعَلَّلَ تسمية عُجْمَة الرَّمْل بوصفٍ فيها، وهو الصعوبة، فالعجمي يصعب فهم كلامه، فكذلك عُجْمَة الرَّمْل يصعب الدخول إليها لوعورتها.

(عدن):

وعلل الصنوبري (1985) تسمية (المَعْدِن) في بيت ذي الرمة:

مَيْلَاءَ مِن مَعْدِنِ الصِّيرَانِ قَاصِيَةٍ أَبْعَارُهُنَّ عَلى أَهدافِها كُثَبُ

قال في تفسيره للمَعْدِن (الذهب والفضة): "الموضعُ الذي يقال: عنه عَدَن الرجلُ بالمكان؛ وإنما قيل لموضع الذهب والفضة معادن؛ لأن الناس يقيمون بها" (ص66).

والْمَعْدِن عند الأزهري (1964) هو: "المكانُ الذي يثبتُ فيه الناسُ، ولا يتحولون عنه شِتاءً ولا صيفًا"(ص2/ 218).

فَعَلَّل تسمية المَعْدِن (الذهب والفضة) بمكانها؛ لأن الناس يقيمون بها لاستخراج هذه المعادن.

(سفر):

ومنه تعليل الصنوبري (1985) تسمية (المِسْفَرة) في بيت ذي الرمة:

وَحَائِلٌ من سَفِيرِ الحَولِ جائِلُهُ حَولَ الجَرَاثِيمِ في أَلوانِهِ شَهَبُ

فقال: "المِسْفَرة: ما سفرته الريح أي كنسته، ومنه سميت المِكْنسة: المِسْفرة" (ص66).

وعند ابن فارس (1986): وسفرتُ البيت، إذا كنسته، وعلى هذا اسم الآلة من سَفَرَ المِسْفَرَة. (ص 464/2)

فَعَلَّل تسمية المِسْفرة بوظيفتها، وهي كنس ما سقط على الأرض، كما تسفر الريح ما سقط من الورق.

(خضب):

ومنه أيضًا تعليله تسمية (خَاضِبًا) في بيت ذي الرمة:

ذاكَ أَم خاضِبٌ بِالسِّيِّ مَرتعُهُ أَبو ثَلاثِينَ أَمسى وَهوَ مُنقَلِبُ

فقال: "خَاضِبًا: سمي خاضِبًا لأنه إذا أكل الربيع احمرت ساقاه وأطرافه بِشَبَهٍ، وإنما ينال ذلك من ألوان الزهر" (ص76).

وعلل الأزهري (1964): تسمية الخَاضِب، وهو الظَّلِيم، بهذه التسمية؛ لأن منقارَه وساقيه يحمران إذا ترَبَّع. (ص150/7).

فَعَلَّل تسمية لون ساقي الخَاضِب (الظليم الذي احمَرَّتْ ساقاه) بلون الزهر، وكذلك عَلَّل تسمية الظليم بالخاضب، مع أنَّه مخضوب الساقين، وذلك من قبيل تسمية الشيء بجزئه.

ب- التأصيل (الدوران): يعد ابن فارس (1979) من أوائل العلماء الذين ربطوا المادة اللغوية بمعنى عام يدور حوله المعنى، يقول: إِنَّ للغَةِ العرَبِ مَقَايِيسَ صَحِيحَة، وَأُصولًا تتفرَّعُ منهَا فروع. وَقد أَلَّفَ الناسُ في جوامِعِ اللغةِ مَا أَلَّفُوا، وَلَمْ يُعْرِبُوا فِي شَيءٍ من ذَلِك عن مِقياسٍ من تلك المقاييسِ، ولا أصل مِنَ الأصُول، والذِي أَوْمَأْنَا إِليهِ بَابٌ من العِلم جليل، وله خطرٌ عظيمٌ، وقد صَدَّرْنَا كُلَّ فصل بِأَصْلِهِ الذِي يَتَفَرَّعُ منه مَسَائِلُهُ، حَتَّى تكونَ الجملةُ الموجزَةُ شامِلةً لِلتَّفصيلِ، ويكونَ المجيبُ عَمَّا يُسْأَلُ عنه مُجِيبًا عَنِ البابِ المبسوطِ بِأَوجَزِ لَفظٍ وَأَقربه (3/1).

وحقيقة هذا عند محمد حسن جبل (2012) أنه يربط كل استعمالات التَّركيب الواحد بمعنى عام تدور عليه، وترجع إليه.

وقد عالج الصنوبري بعض المواد اللغوية على هذا المستوى في شرحه لبائية ذي الرمة.

(جنح):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظًا ربطها بمعنى عام تدور حوله، منها (جَنَحَتْ) في بيت ذي الرمة:

تُصْغِي إِذَا شَدَّها بِالكُورِ جانِحَةً حَتّى إِذا ما استَوَى في غَرْزِها تَثِبُ

فقال: "جَنَحَت الشَّمسُ: إذا دَنَت للغُرُوب، وأصل جَنَحَ: مَالَ، فكأن الشمسَ مالت إلى الغروب" (ص55).

وهذا يوافق ما عليه المعاجم العربية في أنَّ المعنى الأصلي لجَنَح: مال، جاء عند الخليل (د.ت): "وجَنَحَت الناقةُ: إذا كانَتْ باركةً فمالَتْ عن أحَدِ شِقَّيْها" (84/3)، وجاء عند ابن دريد (1987): "جنحت السَّفِينَة إذا مَالَتْ فِي أحد شقيها" (442/1)، والمعنى الأصلي عند ابن فارس (1979): "(جَنَحَ) الجيمُ وَالنُّونُ وَالحَاءُ أَصلٌ واحدٌ يدلُّ على الميلِ، وَالجُنَاحُ: الإِثمُ، سُمِّي بذلِك لِميلِهِ عَن طَرِيقِ الحَقِّ" (484/1).

والجَنْحُ: ميل عن الطريقة المعتدلة، ويمكننا تمثيله على رسم توضيحيٍّ على النحو الآتي:

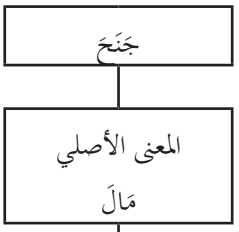

دنت الشمس للغروب	بركت الناقة على أحَدِ شِقَّيْها	ميل السفينة على أحد الشقين	الجناح: الإثم
مالت عن كبد السماء للجهة الغربية	ميلٌ عن المبرك الطبيعي	ميل عن الوقوف المعتدل	لميله عن الحق

(قزع):

ومما أورد الصنوبري (1985) له معنى عاما يدور حوله (المقَزَّع) في بيت ذي الرمة:

مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّرَاءَ وإِلَّا صَيْدَها نَشَبُ

فقال: "المقَزَّع: مُخَفَّفٌ من شعره، وأصل التَّقْزِيع أَنْ يبقى من الشَّعَرِ بَقَّايا مُتَفرِّقة" (ص72).

جاء عند الخليل (د.ت): "سَهْمٌ مقزع خُفِّف ريشُهُ" (133/1)، وجاء عند الصاحب (1994): "رَجُلٌ وفَرَسٌ مُقَزَّع: للقليل الناصيةِ خِلقةً وغير خِلقةٍ، ولقليل شَعر الرأس" (141/1)، وأصله عند ابن فارس (1979): "(قَزَعَ) القَافُ وَالزَّاءُ وَالعَين أَصلٌ صَحيحٌ يَدلُّ على خِفَّة في شَيءٍ وَتفَرُّقٍ. مِن ذلِكَ القَزَع: قِطَعُ السَّحَابِ المتَفرِّقَةِ، الوَاحدَةُ قَزَعَةٌ" (84/5).

فالتَّقْزِيع: خفة وتفرُّق الشيء، ويمكننا تمثيله على رسم توضيحيٍّ على النحو الآتي:

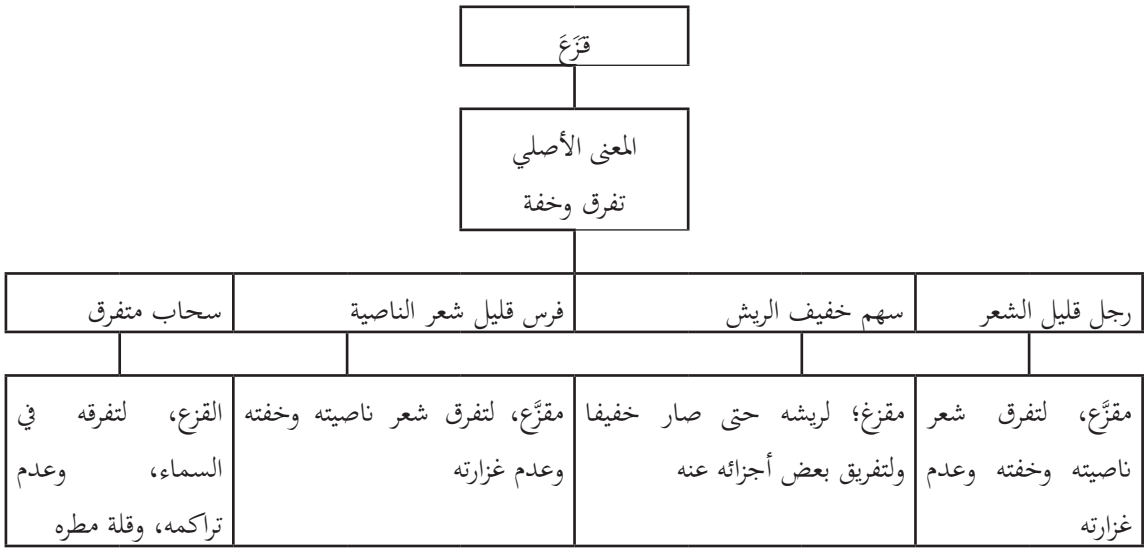

(قضب):

ومنه كذلك ما أورده الصنوبري (1985) عن (مُنْقَضِب) في بيت ذي الرمة:

كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ في إِثْرِ عِفرِيَةٍ مُسَوَّمٌ في سَوَادِ الليلِ مُنقَضِبُ

فقال: "المُنقَضِب: مُنْقَضّ غَاضِب، وأصل القَضْب: القَطْع، كأنه أراد به انقطع من موضعه" (ص75).

جاء عند الخليل (د.ت): التَّقضيبُ: قطع أغصان الكرم أيام الربيع، وجاء عند ابن دريد (1987): السيف قاضب وقضاب ومِقْضَب: إِذا كَانَ قَاطِعًا، وأصله عند ابن فارس (1979): "(قَضَبَ) القَاف وَالضَّادُ وَالباء أَصلٌ صحِيحٌ يدُلُّ عَلَى قَطعِ الشَّيء" (100/5).

والقَضْبُ هو القطع، ويمكننا تمثيله على رسم توضيحيٍّ على النحو الآتي:

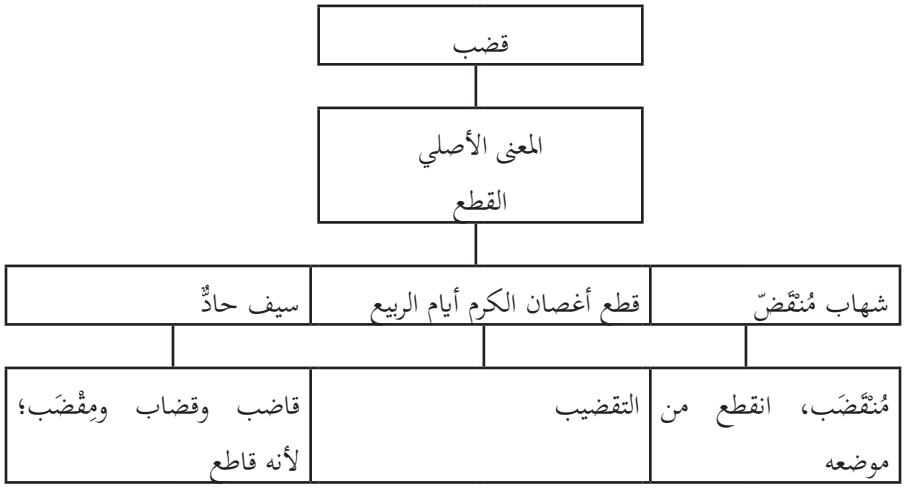

رابعا– قضايا تعدد اللفظ والمعنى: جاء عند سيبويه (1988) في تعدد اللفظ والمعنى: "اعلم أنّ من كلامِهم اختلاف اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى، فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ، واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلقَ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من الْمَوْجدة، ووجَدت إذا أردت وِجدان الضّالَّة، وأشباه هذا كثيرٌ" (24/1).

وتعرض الصنوبري في شرحه للبائية لهذه القضايا، من خلال شرحه، وسأتطرق لكل قضية في موضعها.

1 – المشترك اللفظي: وهو اللفظُ الواحدُ الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة (السيوطي، 1986). ومن أمثلته: العين، فهي العين الجارحة، وعين الماء، ومطر لا ينقطع، والخيار من كل شيء.

أ– (قحم):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظًا عدَّها من المشترك اللفظي، منها (المُقْحَم) في بيت ذي الرمة:

جاء في شرح الصنوبري للبائية المُقْحَم في بيت ذي الرمة:

أَوْ مُقْحَمٌ أَضْعَفَ الإِبْطَانَ حَادِجُهُ بِالأَمْسِ فَاستَأخَرَ العِدْلَانِ وَالقَتَبُ

قوله: "المُقْحَم: الجملُ يَقتَحِمُ سِنين في مقدار سِنّ، وهو أنْ يُثني ويربع في سنة أو يسدِس ويزيد في سنة، والمقحم أيضًا البَكْر" (ص78).

وجاء عند الخليل (د.ت): "المُقْحَمُ: البعير الذي يُربع ويُثنى في سنة واحدة، فَتقتَحِمُ سِنٌّ" (55/3)، وجاء عند ابن سيده (1996): "المُقحَمُ الحِقُّ، وَفوق الحِقّ مِمَّا لم ينزل" (18/3).

والمعنى المحوري الذي تدور حوله مادة قَحَمَ: "الدخول في الأمر الشديد، أو في أَمْرٍ بشدة من غير تَهَيُّؤ أو تهيئةٍ" (جبل، 2012، 1779/4).

فللمقحم عند الصنوبري معنيان:

الجمل الكبير السن.

البَكْر أو الحِقُّ.

والعلاقة في الاشتراك اللفظي بين المُقْحَم: وهو الجملُ الكبير السن، والمقحم: بمعنى البكر أو الحِقُّ، عموم الدخول في الشيء واقتحامه.

ب– (نشص):

ومما أورده الصنوبري (1985) وعدَّه من المشترك اللفظي (النَّشَاص) في بيت ذي الرمة:

ضَمَّ الظَّلامُ عَلى الوَحشِيِّ شَمْلَتَهُ وَرَائِحٌ مِن نَشَاصِ الدَّلوِ مُنسَكِبُ

فقال: "النَّشَاص: السَّحاب المشرِف، ويقال: الأبيضُ، ويقال: أول ما يبدو، وقال أبو عمرو: وهو العريض الطويل" (ص65).

جاء عند الخليل (د.ت): نشص السحاب، أي: ارتفع من قبل العين حين ينشأ، والنَّشَاص: اسم ذلك السحاب، والنَّشَاص عند كراع النمل (1989): المرتفع بعضه فوق بعض، وليس بمنبسط، وعند نشوان الحميري (1999): السحاب الأبيض المرتفع، واحدته نشاصة.

وللنَّشَاص عند الصنوبري (1985) معان أربعة:

- السَّحاب المشرِف، أراد عموم السحاب الأبيض وغير الأبيض إذا ارتفع كما ذكره الخليل.
- السَّحاب المشرِف الأبيضُ.
- أول ما يبدو من السحاب؛ أي أن السحاب حين نشوئه يُسمى نشاص كما ذكره الخليل.
- السحاب العريض الطويل، وهذا يُفهمُ من عبارة كراع النمل، فالسَّحاب إذا تراكم بعضه فوق بعض اعترض وطال.

والعلاقة في الاشتراك اللفظي بين النَّشَاص وهذه المسميات هي الارتفاع والظهور، وهو ما يدور حوله المعنى المحوري لمادة (نَشَصَ) كما جاء عند ابن فارس (1979): "فهو أصلٌ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ فِي شَيْءٍ وَسُمُوٍّ" (425/5).

ج– (حول):

وعدّ الصنوبري (1985) (الحَائل) في بيت ذي الرمة من المشترك اللفظي:

وَحائِلٌ من سَفِيرِ الحَولِ جائِلُهُ حَوْلَ الجَراثِيمِ في أَلْوَانِهِ شَهَبُ

فقال: "الحَائل بقوله: وَرَقُ الشجر...، والحائل: المتغير، يُقَال: حال الشيء أي تَغَيَّر، والحائل: ما حالت به الريح" (ص66).

جاء عند الخليل (د.ت): "والحائل: المتَغَيِّر اللَّوْن، رمادٌ حائِلٌ، ونباتٌ حائِلٌ" (298/3)، وعند الصاحب (1994): "ما حُوِّلَ عن وَجْهِه" (209/3)، والحائل عند الخطابي (1982): "المتغَيِّر من البِلَى، وكلُّ مُتغيِّر اللّونِ، حائِل يُقَال: حال لَونُه يَحولُ إذا تَغَيَّر" (239/1).

وللحَائل عند الصنوبري (1985) معان أربعة:

ورق الشجر، وهو جزء من النبات المتغير، وذكره الخليل.

والمتغير عامة لكل متحول عن وجهته، وذكره الصاحب.

وما حالت به الريح، يدخل في كل متحول عن وجهته.

والعلاقة في الاشتراك اللفظي بين الحَائِل وهذه المسميات هي عموم التغير سواء كان في اللون أو الوِجْهة.

2 – الترادف: وهو الألفاظ المفردةُ الدالة على شيء واحد باعتبارٍ واحد (السيوطي، 1986).

ومن أمثلته: الأسد والليث والضرغام وقسورة، فهي تدل على شيء واحد هو الأسد.

أ– (بال):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظًا عدَّها من الترادف، منها (بَالُ) في بيت ذي الرمة:

ما بَالُ عَينِكَ مِنهَا الماءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِن كُلى مَفرِيَّةٍ سَرِبُ

فقال: "مَا بَالُ وَمَا شَانُ بِمَعْنَى وَاحِد" (ص54).

جاء عند الأزهري (1964): البال: الحال والشأن، لكن أبا هلال العسكري (1412) يرى أن بينهما فرقًا، وهو أنَّ: الشأن لا يقال إلا فيما يعظم من الأحوال والأمور، فكل حال شأن، ولا ينعكس.

وقول الصنوبري: "مَا بَالُ وَمَا شَأنُ بِمَعْنَى وَاحِد" دليل على أنه يرى أن بينهما ترادفًا، وهو ما عليه الأزهري (1964) وهو أن الحال والبال والشأن كلمات مترادفة تدل على معنى واحد، ويخالفهم أبو هلال حيث يرى أنَّ بينهما فرقًا.

ب – (ركز – نبأ – وسوس):

ومن الترادف كذلك عند الصنوبري (1985) (الرِّكز والنَّبْأَة والوَسْواس) في بيت ذي الرمة:

وَقَد تَوَجَّسَ رِكْزًا مُقفِرٌ نَدِسٌ بِنَبأَةِ الصَّوتِ ما في سَمعِهِ كَذِبُ

فَباتَ يُشئِزُهُ ثَأْدٌ وَيُسهِرُهُ تَذَاؤُبُ الرِّيحِ وَالوَسواسُ وَالهِضَبُ

فقال: "الرِّكز والنَّبْأَة والوَسْواس الصوت الخفي" (ص69).

جاء عند الخليل (د.ت): الرِّكزُ: صوت خفي، ووافقه ابن قتيبة (د.ت) في كتابه (أدب الكاتب).

وجاء عند ابن قتيبة (1984) النَّبْأَة: الصوت الخفي، وهي كذلك عند البندنيجي (1976)، وابن منظور (1414هـ).

وجاء عند الخليل (د.ت): الوَسْواس: الصوت الخفي من ريحٍ تهزّ قصبًا ونحوه، وهو بالمعنى ذاته عند ابن سيده (1996).

وقول الصنوبري: "إنَّ الرِّكز والنَّبْأَة والوَسْواس: الصوت الخفي" دليل على أنه يرى أن بينها ترادفًا، وهو ما أثبته من يقرُّ بوجود الترادف.

3 – الأضداد: جاء عند ابن الأنباري (1987): "الحروف التي تُوقِعُها العربُ على المعاني المتضادّة، فيكونُ الحرفُ منها مؤدِّيًا عن معنييْنِ مختلفيْنِ" (ص1).

والمقصود بهذه الظاهرة ليس التضاد الذي يعنيه علماء اللغة المحدثون كالقصير مقابل الطويل، وإنما هو المفهوم القديم وهو اللفظ المستعمل في معنيين متضادين (عمر، 2009)، فالأول دُرِس في التفسير بالضد، أما هذا فهو اللفظ الواحد يدل على المعنى وضده، كالجون للسحاب الأبيض والأسود.

(غبي):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظًا عدَّها من التضاد، منها (الغَبْيَةُ) في بيت ذي الرمة:

إذا استَهلَّتْ عَلَيهِ غَبيَةٌ أَرِجَتْ مَرَابِضُ العِينِ حَتّى يَأْرَجَ الخَشَبُ

إذ فسَّر الغَبْيَةُ: بالمطرة الشديدة ويقال: الخفيفة...، فأراد هنا إنه اشتدَّ وقع المطر حتى سُمِع له صوت.

جاء عند ابن فارس (1986): "الغَبْيَة من المطر: شدَّة صبِّها ورَعدِها وبَرقِها، ويقال: الغَبْيَة: المطْرَةُ ليست بالكثيرة" (691/3)، وعند ابن سيده (1996): "الغَبْيَة: الدَّفعة الشَّدِيدَة من الْمَطَر، وَقيل: المطرة لَيست بالكثيرة" (6/ 17).

وفسَّرها الصنوبري (1985) بأنها المطْرَة الشديدة من خلال سياق البيت بذكره الاستهلال، والاستهلال وهو صياح الطفل حين يخرج من بطن أمه، واشتداد المطر حتى سُمِع صوته، فالمطر إذا سُمِع صوتُه عُلِم أنه شديد.

خامسا– الفروق اللغوية: هي ملامح دقيقة تحدِّدُ الفرق بين معنى لفظين متقاربين، تحديدًا يفصل بين معنى اللفظين، ويخرجهما من باب الترادف.

ويرى علي كاظم (2011) أن مسألة الفروق تُمثِّل وجهًا من وجوهِ الدلالة، التي تُوضح علاقة الكلمة بمعناها، وهي عُلاقة مُتغيرة وليست ثابتة، ويسمِّيها أحمد مختار عمر (2009) شبه الترادف، وذلك حين يتقارب اللَّفظانِ تقارُبًا شديدًا لدرجة يصعب – معها بالنسبة لغير المتخصص – التفريق بينهما؛ ولذا يستعملها الكثيرون دون تحفظ، مع إغفال هذا الفرقُ ويمكن التمثيل لهذا النوع في العربية بكلمات مثل: عام، سنه، وحول" (ص220).

وقد استخدم الصنوبري الفروق اللغوية في تفسيره للماتح، حيث ذكر مقابله المائح، ثم فسَّر اللفظين بملمحين دقيقين لكل لفظ.

(متح – موح):

أورد الصنوبري (1985) ألفاظًا بيَّنَ الفروق اللغوية فيها، منها (الماتِح والمائِحُ) في بيت ذي الرمة:

كَأَنَّها دَلوُ بِئْرٍ جَدَّ ماتِحُها حَتَّى إِذَا ما رأها خَانَهُ الكَرَبُ

فقال: "الماتِح: الذي يسقِي على رَأسِ البِئرِ، والمائِحُ الذي ينزِلُ إلى أسفل البِئرِ فيملأ الدلو" (ص80).

فأورد الصنوبري الماتح في شرحه، ثم فسَّره بقوله: "الذي يسقِي على رَأسِ البِئرِ"، ولزيادة إيضاح معنى الماتح، ذكر المائح، ثم فسَّره بقوله: "الذي ينزِلُ إلى أسفل البِئرِ فيملأ الدلو".

وجاء عند ابن قتيبة (د.ت): "المَائِح الذي يدخل البئر فيملأ الدلو، والمَاتِح الذي ينزعها" (ص202)، وعند البندنيجي (1976): "المائِحُ: الذي يكونُ أسفل البئرِ يغرِفُ بيده، والماتِحُ: الذي يكون فوق البئر يستقي" (ص80)، وعند أبي هلال العسكري (1996): "المائحُ: الَّذِي يملأُ الدَّلو أسفلِ البئرِ إِذَا قلَّ الماءُ، والماتحُ: المستقي على البكرةِ" (ص285).

العلاقة بين الماتِحِ والمائِحِ إخراج الماء من البئر، لكن الفرق في طريقة إخراج الماء، فالماتح: يخرجُ الماء من أعلى البئر والمائح: ينزل أسفل البئر ليخرج الماء.

الخاتمة

وبعدُ، فيحسن أن يسجل البحث أهم النتائج التي توصل إليها، وهي:

- شُمولية الدرس اللغوي عند الصَّنوبَري متمثّلًا في مستويات اللغة الأربعة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، فقد مَثُل عند الصَّنوبَري كثيرٍ من القضايا اللُّغوية التي يُعنَى بها الدرس اللغوي الحديث.
- عناية الصَّنوبَري بالظواهر الصَّوتية أقل من عنايته بظواهر البنية والتركيب والدلالة، يظهر هذا من خلال قلة الأمثلة التي لا تتناسب وشرحه، وكأنَّ شرح اللفظ الغريب منفردًا غايته الأولى التي سَعَى إلى تحصيلها.
- أوضحت الدراسة أن الإبدال أمر شائعٌ في العربية، وعامل مُهم من عوامل نموها، ومن خلاله تتأكد العلاقة الصوتية بين المبدَل والمبدَل منه.
- أكدت الدراسة اعتناء الصَّنوبَري بظاهرة الإتباع الحركي، وهذا دليل على اعترافه بوجود هذه الظاهرة.
- أبرزت الدراسة تنوع صور التعبير عن المعنى عند الصَّنوبَري بين منهج تفسير المعنى، وتحرير المعنى، فأما منهج تفسير المعنى فيتمثَّل في تفسير معنى الألفاظ بالترادف، أو بذكر نظائرها، أو مضادها، أو بذكر ما يقابلها من لغات أعجمية، وأما منهج تحرير المعنى فيتمثَّل في ذكر (اللون، أو النوع، أو الجنس، أو المكان، أو اسم المكان).
- يوافق الصَّنوبَري علماء اللغة في النَّص على عموم أو خصوص كثير من الألفاظ؛ مما يدل على عنايته بهذه الظاهرة.
- تنبه الصَّنوبَري إلى ظاهرة التغير الدلالي للألفاظ، ورصدها بأنواعها المتعددة، من توسيع للمعنى أو تضييقه، وإن لم ينص على ذلك صراحة.
- اعتمد الصَّنوبَري على الاشتقاق الدلالي، وجعله أساسًا لتحليله اللغوي، فكان أهم الروافد التي كشف من خلالها العلاقة بين اللفظ والمعنى، وما ذكره في شرحه يُعدُّ دليلًا على ثبوت علة التسمية، فضلا عن أنه رَبَط بين دلالات بعض الألفاظ، في إشارة منه إلى قضية لغوية مُهمة، وهي التأصيل(الدوران).
- أورد الصَّنوبَري أمثلةً من المشترك اللفظي، والترادف، والتضاد، وإن لم ينص على المصطلح، وهو بهذا يدخل في المثبتين لهذه الظواهر في تراثنا اللغوي.
- شغلت الفروق الدّلالية جانبًا قليلًا عند الصَّنوبَري، يدل على ذلك إيراده مثَّالا واحدًا لهذه الظاهرة، في إشارة منه إلى تعظيم دور الترادف في اللغة.

المراجع والمصادر

الأزهري، محمد بن أحمد. (1964). تهذيب اللغة. المحقق عبدالسلام هارون. القاهرة: الدار المصرية للتأليف.

الأصفهاني، أبو الفرج. (2008). الأغاني. المحقق إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس. (ط3). بيروت: دار صادر.

الأصمعي، عبدالملك بن قريب. (2021). النبات. المحقق عبدالله الغنيم. (ط2). القاهرة: درة الغواص.

الأصمعي، عبدالملك بن قريب. (1970). ديوان المتلمس الضبعي. تحقيق حسن كامل الصيرفي. القاهرة: معهد المخطوطات العربية.

الأفغاني، سعيد. (1987). في أصول النحو. بيروت: المكتب الإسلامي.

الأنباري، أبو البركات. (1999). أسرار العربية. (ط1). بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، أبو بكر. (1987). الأضداد. المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية.

الأنصاري، أبو زيد. (1981). النوادر في اللغة. المحقق محمد عبدالقادر أحمد. (ط1). دار الشروق.

أنيس، إبراهيم. (1984). دلالة الألفاظ. (ط5). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البكري، عبدالله. (1403هـ). معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع. (ط3). بيروت: عالم الكتب.

البَندنيجي، اليمان بن أبي اليمان. (1976). التقفية في اللغة. المحقق خليل إبراهيم العطية. بغداد: مطبعة العاني.

البهنساوي، حسام. (2008). علم الأصوات. (ط2). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

التبريزي، الخطيب. (1996). ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي. المحقق مجيد طراد. (ط2). بيروت: دار الكتاب العربي.

الثعالبي، عبدالملك. (2002). فقه اللغة وسر العربية. المحقق عبدالرزاق المهدي. (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

جبل، عبدالكريم. (1997). في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح المفضليات. القاهرة: دار المعرفة الجامعية

جبل، محمد حسن. (2012). المعجم الاشتقاقي المؤصل. (ط2). القاهرة: مكتبة الآداب.

جبل، محمد حسن. (2012). علم الاشتقاق نظريًّا وتطبيقيًّا. القاهرة: (ط3). مكتبة الآداب.

الجندي، أحمد. (1983). اللهجات العربية. الدار العربية للكتاب.

ابن جني، عثمان. (1985). سر صناعة الإعراب. المحقق حسن هنداوي. (ط1). دمشق: دار القلم.

ابن جني، عثمان. (د.ت). الخصائص. المحقق محمد علي النجار. (ط4). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، عثمان. (د.ت). اللمع في العربية. المحقق فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية.

الجواليقي، موهوب بن أحمد. (2012). المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. المحقق أحمد شاكر. (ط4). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. المحقق: أحمد عبدالغفور عطار. (ط4). بيروت: دار العلم للملايين.

حجازي، محمود فهمي. (2006). علم اللغة العربية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

الحربي، إبراهيم بن إسحاق. (1405هـ). غريب الحديث. المحقق سليمان إبراهيم محمد العايد. (ط1). مكة: جامعة أم القرى.

الحموي، ياقوت. (1995). معجم البلدان. (ط2). بيروت: دار صادر.

الحميري، نشوان. (1999). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. المحقق حسين العمري ومطهر الإرياني ويوسف محمد. (ط1). بيروت: دار الفكر المعاصر. ودمشق: دار الفكر.

الخطابي، حمد بن محمد. (1982). غريب الحديث. المحقق عبدالكريم إبراهيم الغرباوي. دمشق: دار الفكر.

خلكان، أحمد بن محمد. (د.ت). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. المحقق إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

ابن دريد، أبو بكر. (1987). جمهرة اللغة. المحقق رمزي منير بعلبكي. (ط1). بيروت: دار العلم للملايين.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1985). سير أعلام النبلاء. مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. (ط3). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة. (د.ت). ديوان ذي الرمة. شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي. رواية الإمام أبي العباس ثعلب. المحقق عبدالقدوس أبو صالح. بيروت: مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر والطباعة.

الرماني، علي بن عيسى. (2021). شرح كتاب سيبويه. المحقق شريف عبدالكريم النجار. (ط1). عمان: دار عمار الأردن.

الزركلي، خير الدين. (2002). الأعلام. (ط15). بيروت: دار العلم للملايين.

الزمخشري، محمود بن عمرو. (1993). المفصل في صنعة الإعراب. المحقق علي بو ملحم. (ط1). بيروت: مكتبة الهلال.

السامرائي، فاضل صالح. (2000). معاني النحو. (ط1). عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن السراج، أبو بكر. (د.ت). الأصول في النحو. المحقق عبدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السعران، محمود. (1997). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. (ط2). القاهرة: دار الفكر العربي.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (1998). كتاب الألفاظ. المحقق فخر الدين قباوة. (ط1). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

ابن سلّام، أبو عُبيد القاسم. (2005). الغريب المصنف. المحقق صفوان عدنان داوودي. (ط1). دمشق: دار الفيحاء.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب. المحقق عبدالسلام محمد هارون. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1996). المخصص. المحقق خليل إبراهيم جفال. (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (2011). المحكم والمحيط الأعظم. المحقق عبدالفتاح السيد وحسين بركات. (ط1). القاهرة: معهد المخطوطات العربية.

السيوطي، جلال الدين. (1986). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. المحقق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الفكر لطباعة والنشر.

الشايب، فوزي. (2004). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية. (ط1). بيروت: عالم الكتب الحديثة.

الشيباني، أبو عمرو. (1974). الجيم. المحقق إبراهيم الأبياري. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

الصنوبري، أبو بكر. (1985). شرح بائية ذي الرمة. المحقق محمود حلاوي. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عباد، الصاحب. (1994). المحيط في اللغة. المحقق محمد حسن آل ياسين. (ط1). بيروت: عالم الكتب.

عبدالتواب، رمضان. (1982). بحوث ومقالات في اللغة. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي ودار الرفاعي.

العسكري أبو هلال. (1412هـ). معجم الفروق اللغوية. المحقق الشيخ بيت الله بيات. (ط1). قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

العسكري، أبو هلال. (1996). التلخيص في معرفة أسماء الأشياء. المحقق عزة حسن. (ط2). دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

عمر، أحمد مختار. (2009). علم الدلالة. (ط7). القاهرة: عالم الكتب.

العَوْتبي، سلمة الصّحاري. (1999). الإبانة في اللغة العربية. المحقق عبدالكريم خليفة وآخرون. (ط1). مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.

الفارابي، إسحاق بن إبراهيم. (2003). معجم ديوان الأدب. المحقق أحمد مختار عمر. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.

ابن فارس، أحمد. (1979). مقاييس اللغة. المحقق عبدالسلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.

ابن فارس، أحمد. (1982). الفرق. المحقق رمضان عبدالتواب. القاهرة: مكتبة الخانجي. (ط1).

ابن فارس، أحمد. (1986). مجمل اللغة. المحقق زهير عبدالمحسن سلطان. (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن فارس، أحمد. (1997). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الفراء، يحيى بن زياد. (د.ت). المذكر والمؤنث. المحقق رمضان عبدالتواب. القاهرة: مكتبة التراث.

أبو الفرج، محمد. (1966). المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث. (ط1). دار النهضة العربية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت). العين. المحقق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

القالي، أبو علي. (1926). الأمالي. عني بوضعها وترتيبها محمد عبدالجواد الأصمعي. (ط2). القاهرة: دار الكتب المصرية.

القالي، أبو علي. (1999). المقصور والممدود. المحقق أحمد عبدالمجيد هريدي. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (2021). الأنواء في مواسم العرب. (ط1). مصر: دار الفاروق.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (د.ت). أدب الكتاب. المحقق محمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (د.ت). الجراثيم. المحقق محمد جاسم الحميدي. دمشق: وزارة الثقافة.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (1397هـ). غريب الحديث. المحقق عبدالله الجبوري. (ط1). بغداد: مطبعة العاني.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (1984). المعاني الكبير في أبيات المعاني. المحقق المستشرق سالم الكرنكوي. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

القرشي، أبو زيد. (2003). جمهرة أشعار العرب. المحقق علي فاعور. (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.

القنوجي، محمد صديق. (1409هـ). العلم الخفاق من علم الاشتقاق. المحقق أحمد عبدالفتاح. (ط1). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

ابن القوطية، محمد بن عمر. (1993). كتاب الأفعال. المحقق علي فوده. (ط2). القاهرة: مكتبة الخانجي.

كراع النمل، علي بن الحسن. (1989). المنتخب من كلام العرب. المحقق محمد بن أحمد العمري. (ط1). جامعة أم القرى.

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

المرادي، الحسن بن قاسم. (1992). الجنى الداني في حروف المعاني. المحقق فخر الدين قباوة. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

المشري، علي كاظم. (2011). الفروق اللغوية في العربية. (ط1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب. (ط3). بيروت: دار صادر.

هلال، عبدالغفار. (2004). العربية خصائصها وسماتها. القاهرة: (ط5). مكتبة وهبة.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2014). شرح المفصل. المحقق عبداللطيف الخطيب. (ط1). الكويت: دار العروبة.

REFERENCES

Abu Al-Faraj, Muhammad. (1966). *Al-Mu'ajam Al-Lughawiyya fi Dhaw'i Dirasat 'Ilm Al-Lughah Al-Hadith*. (Vol. 1). Dar Al-Nahda Al-Arabiyya.

Al-Azharī, Muhammad ibn Ahmad. (1964). *Tahdhīb Al-Lughah*. Investigated by: Abd Al-Salām Hārūn. Cairo: Dar Al-Ma'arif.

Al-Asfahānī, Abu Al-Faraj. (2008). *Al-Aghāni. Investigated by: Ihsan Abbas*, Ibrahim Al-Sa'afin, and Bakr Abbas. (Vol. 3). Beirut: Dar Sader.

Al-Asma'ī, Abd Al-Malik ibn Qurayb. (2021). *Al-Nabāt*. Investigated by: Abd Allah Al-Ghanīm. (Vol. 2). Cairo: Durrat Al-Ghawwas.

Al-Asma'ī, Abd Al-Malik ibn Qurayb. (1970). *Dīwān Al-Mutalammis Al-Dib'ī*. Investigated by: Hasan Kāmil Al-Sayrāfī. Cairo: Ma'had Al-Makhtūtāt Al-'Arabiyya.

Al-Afghānī, Sayyid. (1987). *Fī Asul Al-Nahw*. Beirut: Al-Maktab Al-Islāmī.

Al-Anbārī, Abu Al-Barkat. (1999). *Asrār Al-'Arabiyya*. (Vol. 1). Beirut: Dār Al-Arqam ibn Abi Al-Arqam.

Al-Anbārī, Abu Bakr. (1987). *Al-Ad'ad*. Investigated by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrāhīm. Beirut: Al-Maktabah Al-'Asriyya.

Al-Ansari, Abu Zaid. (1981). *Al-Nawader Fi Al-Lughah*. Investigated by Muhammad Abdul Qader Ahmed. (1st ed.). Dar Al-Shorouk. (translation: "Rarities in Language")

Anis, Ibrahim. (1984). *Dalalat Al-Alfaz*. (5th ed.). Cairo: Anglo-Egyptian Library. (translation: "Meaning of Words")

Al-Bakri, Abdullah. (1403 AH). *Mu'jam Ma Istajmam Min Asma' Al-Bilad WAl-Mawa'di'*. (3rd ed.). Beirut: Alam Al-Kitab. (translation: "Dictionary of Place Names")

Al-Bandaniqi, Al-Yaman Bin Abi Al-Yaman. (1976). *Al-Taqafiyyah Fi Al-Lughah*. Investigated by Khalil Ibrahim Al-Attiyah. Baghdad: Matba'at Al-Ani. (translation: "The Etymology in Language")

Al-Bahnasawi, Husam. (2008). *Ilm Al-Aswat*. (2nd ed.). Cairo: Maktabat Al-Thaqafah Al-Diniyyah. (translation: "Phonetics")

Al-Tabrizi, Al-Khatib. (1996). *Diwan Dhi Al-Ramah Bisharh Al-Khatib Al-Tabrizi*. Investigated by Majid Tarad. (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi. (translation: "Poetry Collection with Commentary")

Al-Tha'alibi, Abdul Malik. (2002). *Fiqh Al-Lughah Wa Sirr Al-Arabiyyah*. Investigated by Abdul

Razaq Al-Mahdi. (1st ed.). Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi. (translation: "Language Jurisprudence and the Secret of Arabic")

Jabal, Abdul Karim. (1997). *Fi Ilm Al-Dalalah Dirasah Tatbiqiyyah Fi Sharh Al-Mufaddaliyat*. Cairo: Dar Al-Ma'arifah Al-Jami'ah. (translation: "In the Science of Semantics: An Applied Study in the Explanation of Al-Mufaddaliyyat")

Jabal, Muhammad Hassan. (2012). *Al-Mu'jam Al-Istiqra'i Al-Mu'sal*. (2nd ed.). Cairo: Maktabat Al-Adab. (translation: "The Derivational Dictionary")

Jabal, Muhammad Hassan. (2012). *Ilm Al-Istiqra' Nazariyyan Wa Tatbiqyan*. (3rd ed.). Cairo: Maktabat Al-Adab. (translation: "The Science of Derivation: Theoretical and Applied")

Al-Jundi, Ahmed. (1983). *Al-Lahjahat Al-Arabiyyah*. Dar Al-Arabiyyah Lil-Kutub. (translation: "Arabic Dialects")

Ibn Jinni, Uthman. (1985). *The Secret of Arabic Grammar*. Investigated by: Hasan Hindawi. (1st ed.). Damascus: Dar Al-Qalam.

Ibn Jinni, Uthman. (W. D.). *Al-Khasa'is*. Investigated by: Muhammad Ali Al-Najjar. (4th ed.). Cairo: Al-Hay'ah Al-Misriyyah Al-Amma Lil-Kitab.

Ibn Jinni, Uthman. (W. D.). *Al-Luma' Fi Al-Arabia*. Investigated by: Fayez Fares. Kuwait: Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyyah.

Al-Jawaliqi, Mohub Ibn Ahmad. (2012). *Al-Mu'arrab min Al-Kalam Al-A'jami 'ala Huruf Al-Mu'jam*. Investigated by: Ahmed Shaker. (4th ed.). Cairo: Dar Al-Kutub WAl-Watha'iq Al-Qawmiyyah.

Al-Jauhari, Ismail Ibn Hammad. (1987). *Al-Sihah Taj Al-Lughah Wa-Sihah Al-Arabiyah*. Investigated by: Ahmed Abdulghafour Attar. (4th ed.). Beirut: Dar Al-'Ilm Lil-Malayin.

Hijazi, Mahmoud Fahmi. (2006). *The Science of Arabic Language*. Cairo: Dar Gharib For Printing and Publishing.

Al-Harbi, Ibrahim Ibn Ishaq. (1405 AH). *Gharib Al-Hadith*. Investigated by: Sulaiman Ibrahim Muhammad Al-Ayid. (1st ed.). Makkah: Umm Al-Qura University.

Al-Hamawi, Yaqut. (1995). *Mu'jam Al-Buldan* [Dictionary of Countries]. (2nd ed.). Beirut: Dar Sader.

Al-Hamiri, Nushwan. (1999). *Shams Al-'Ulum wa Dawa' Kalam Al-'Arab Min Al-Kilab*. Investigated by Husayn Al-'Amri, Mutahhar Al-Irani, and Yusuf Muhammad. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Fikr Al-Mu'asir and Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Khattabi, Hamad bin Muhammad. (1982). *Ghareeb Al-Hadeeth*. Investigated by Abdul Karim Ibrahim Al-Gharbawi. Damascus: Dar Al-Fikr.

Khalekan, Ahmad bin Muhammad. (W. D.). *Wafayat Al-A'yan wa Anba' Abna' Al-Zaman*. Investigated by Ihsan Abbas. Beirut: Dar Sader.

Ibn Duraid, Abu Bakr. (1987). *Jumharat Al-Lughah*. Investigated by Ramzi Munir Baalbaki. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmad. (1985). *Siyar A'lam Al-Nubala'*. A group of editors under the supervision of Sheikh Shuayb Al-Arna'ut. (3rd ed.). Beirut: Maktabat Al-Risalah.

Dhu Al-Rummah, Ghaylan bin 'Uqba. (W. D.). *Diwan Dhu Al-Rummah*. Sharh Al-Imam Abi Nasr Ahmad bin Hatim Al-Bahili, Sahib Al-Asma'i. Narrated by Imam Abu Al-Abbas Tha'lab. Investigated by Abdul Qaddus Abu Salih. Beirut: Foundation of Faith for Distribution, Publishing, and Printing.

Al-Rummani, Ali bin Issa. (2021). *Sharh Kitab Sibawayh*. Investigated by Sharif Abdul Karim Al-Najjar. (1st ed.). Amman: Dar Ammar Al-Jordan.

Al-Zarkali, Khair Al-Din. (2002). *Al-A'lam*. (15th ed.). Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.

Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Amr. (1993). *Al-Mufassal fi San'at Al-I'rab*. Investigated by Ali Bou Malham. (1st ed.). Beirut: Maktabat Al-Hilal.

Al-Samarrai, Fadel Saleh. (2000). *Ma'ani Al-Nahw*. (1st ed.). Amman: Dar Al-Fikr Lil-Taba'a WAl-Nashr WAl-Tawzi'.

Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr. (W. D.). *Al-Usul fi Al-Nahw*. Investigated by Abdul Hussein Al-Fatli. Beirut: Moassasat Al-Risalah.

Al-Sa'aran, Mahmoud. (1997). *'Ilm Al-Lughah Muqaddimah Lil-Qari' Al-Arabi*. (2nd ed.). Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Ibn Al-Sakkitt, Ya'qub bin Ishaq. (1998). *Kitab Al-Alfaz*. Investigated by Fakhr Al-Din Qabawa. (1st ed.). Beirut: Maktabat Lebanon Nashirun.

Ibn Salam, Abu 'Ubayd Al-Qasim. (2005). *Al-Gharib Al-Musannaf*. Investigated by Safwan Adnan Dawoodi. (1st ed.). Damascus: Dar Al-Fayhaa.

Sebawayh. (1988). *Al-Kitab*. Investigated by Abd Al-Salam Muhammad Harun. (3rd ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji.

Amr ibn Uthman ibn Qanbar. (1996). *Al-Mukhtasar*. Investigated by Khalil Ibrahim Jafal. (1st ed.). Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Amr ibn Uthman ibn Qanbar. (2011). *Al-Muhkam wa Al-Muhit Al-A'zam*. Investigated by Abd Al-Fattah Al-Sayyid and Husayn Barakat. (1st ed.). Cairo: Ma'had Al-Makhtutat Al-Arabiyya.

Al-Suyuti, Jalal Al-Din. (1986). *Al-Muzhir fi 'Ulum Al-Lughah wa Anwaiha*. Investigated by Muhammad Ahmad Jad Al-Mawla, Ali Muhammad Al-Bajawi, and Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. Beirut: Dar Al-Fikr li Tab'a wa Al-Nashr.

Al-Shaybani, Fawzi. (2004). *Athar Al-Qawanin Al-Sawtiyyah fi Bina' Al-Kalimah Al-Arabiyya*h. (1st ed.). Beirut: Alam Al-Kutub Al-Hadithah.

Al-Shaybani, Abu Amr. (1974). *Al-Jim*. Investigated by Ibrahim Al-Abyari. Cairo: Al-Hay'ah Al-'Amah li-Shu'un Al-Matba'at Al-Amiriyyah.

Al-San'ubi, Abu Bakr. (1985). *Sharh Bayat Dhi Al-Ramah*. Investigated by Mahmud Halawi. (1st ed.). Beirut: Mu'assasat Al-Risalah.

Ibn Abbad, Al-Sahib. (1994). *Al-Muhit fi Al-Lughah*. Investigated by Muhammad Hasan Al-Yasin. (1st ed.). Beirut: Alam Al-Kutub.

Abd Al-Tawab, Ramadan. (1982). *Bahuth wa Maqalat fi Al-Lughah*. (1st ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji wa Dar Al-Rifa'i.

Al-Askari, Abu Hilal. (1412 AH). *Mu'jam Al-Furuq Al-Lughawiyyah*. Investigated by Sheikh Bayt Allah Bayat. (1st ed.). Qom: Islamic Publication Institute affiliated with the Teachers' Association.

Al-Askari, Abu Hilal. (1996). *Al-Talkhis fi Ma'rifat Asma' Al-Ashya'*. Investigated by 'Azza Hassan. (2nd ed.). Damascus: Dar Talas for Studies, Translation, and Publishing.

Omar, Ahmed Mukhtar. (2009). *'Ilm Al-Dalalah*. (7th ed.). Cairo: Alam Al-Kutub.

Al-Awtubi, Salamah Al-Suhari. (1999). *Al-Ibanah fi Al-Lughah Al-'Arabiyyah*. Investigated by Abdul Karim Khalifa and others. (1st ed.). Muscat: Ministry of National Heritage and Culture.

Al-Farabi, Ishaq ibn Ibrahim. (2003). *Mu'jam Diwan Al-Adab*. Investigated by Ahmed Mukhtar Omar. Cairo: Dar Al-Sha'ab Press, Printing, and Publishing Foundation.

Ibn Farris, Ahmed. (1979). *Mqayyis Al-Lughah*. Investigated by Abdul Salam Mohamed Haroun. Beirut: Dar Al-Fikr.

Ibn Farris, Ahmed. (1982). *Al-Furq*. Investigated by Ramadan Abdul Tawab. (1st ed.). Cairo: Khanji Library.

Ibn Faris, Ahmed. (1986). *Mujam Al-Lughah*. Investigated by: by Zuhair Abdul-Muhsin Sultan. (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Risalah.

Ibn Faris, Ahmed. (1997). *Al-Saheebi Fi Fiqh Al-Lughah Al-Arabiyyah wa Masailiha wa Sunan Al-Arab fi Kalamha*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.

Al-Faraa, Yahya bin Ziyad. (W. D.). *Al-Mudhakkir wa Al-Muannath*. Investigated by: by Ramadan Abdul-Tawab. Cairo: Maktabat Al-Turath.

Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmad. (W. D.). *Al-Ain*. Investigated by: by Mahdi Al-Makhzumi and Ibrahim Al-Samurra'i. Beirut: Dar and Maktabat Al-Hilal.

Al-Qali, Abu Ali. (1926). *Al-Amali*. Investigated and arranged by Muhammad Abdul-Jawad Al-Asma'i. (2nd ed.). Cairo: Dar Al-Kutub Al-Masriyah.

Al-Qali, Abu Ali. (1999). *Al-Muqsor wa Al-Mamdud*. Investigated by: by Ahmed Abdul-Majeed Hareedy. (1st ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji.

Ibn Qutaybah, Abdullah bin Muslim. (2021). *Al-Anwa' Fi Mawasim Al-Arab*. (1st ed.). Egypt: Dar Al-Farooq.

Ibn Qutaybah, Abdullah bin Muslim. (W. D.). *Adab Al-Katib*. Investigated by: by Muhammad Al-Dali. Beirut: Al-Risalah foundation.

Ibn Qutaybah, Abdullah bin Muslim. (n.d). *Al-Jarathim*. Investigated by Mohammed Jasim Al-Humaidi. Damascus: Ministry of Culture.

Ibn Qutaybah, Abdullah bin Muslim. (1397 AH). *Ghareeb Al-Hadeeth*. Investigated by Abdullah Al-Jubouri. (1st ed). Baghdad: Matba'at Al-Aani.

Ibn Qutaybah, Abdullah bin Muslim. (1984). *Al-Mu'ani Al-Kabeer Fi Abyat Al-Ma'ani*. Investigated by the orientalist Salem Al-Karnakawi. (1st ed). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Al-Qarashi, Abu Zeid. (2003). *Jamehret Ash'ar Al-Arab*. Investigated by Ali Faour. (2nd ed). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Al-Qanouji, Mohammed Sadiq. (1409 AH). *Al-'Ilm Al-Khafaq Min 'Ilm Al-Istiqra'*. Investigated by Ahmed Abdel-Fattah. (1st ed). Beirut: Foundation of Cultural Books.

Ibn Al-Qutayyah, Mohammed bin Omar. (1993). *Kitab Al-Af'al*. Investigated by Ali Fodah. (2nd ed). Cairo: Maktabat Al-Khanji.

Kara' Al-Naml, Ali bin Al-Hasan. (1989). *Al-Muntakhab Min Kalami Al-Arab*. Investigated by Mohammed Ahmed Al-Amri. (1st ed). Umm Al-Qura University. Institute for Scientific Research and Islamic Heritage Revival.

Al-Muradi, Al-Hassan bin Qasim. (1992). *Al-Jana Al-Dani Fi Horouf Al-Ma'ani*. Investigated by Fakhruddin Qaba'wa. (1st ed). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Musharri, Ali Kazim. (2011). *Linguistic Differences in Arabic*. (1st ed.). Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

Ibn Manzur, Muhammad bin Mukarram. (1414 AH). *Lisan Al-Arab*. (3rd ed.). Beirut: Dar Sader.

Hilal, Abdulghaffar. (2004). *Arabic: Its Characteristics and Features*. (5th ed.). Cairo: Wahba Library.

Ibn Ya'ish, Ya'ish bin Ali. (2014). *Explanation of Al-Mufassal*. Investigated by Abdul Latif Al-Khatib. (1st ed.). Kuwait: Dar Al-Orooba.